٢

مدى تضمين مفاهيم التربية السياسية في مقررات المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية

د.عارف محمد سيف الصامت — أستاذ مساعد تخصص أصول وإدارة تربوية

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى تضمين مفاهيم التربية السياسية في مقررات المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث أسلوب تحليل المضمون من المنهج الوصفي وبلغت عينة التحليل ثلاثة مقررات، أما أداة الدراسة فكانت استمارة تحليل المحتوى من تصميم الباحث، وتوصلت الدراسة إلى قصور في تضمين مفاهيم التربية السياسية في الكتب موضع التحليل، بالإضافة إلى عدم تضمينها بمفاهيم وافية عن النظام السياسي والمصطلحات السياسية المعاصرة، والأحداث السياسية الجارية .

مقدمة

أضحى التحرك نحو الإصلاح في جميع الدول العربية في كل المجالات وعلى مختلف الأصعدة في الوقت الحاضر أمراً حتمياً، ويأتي الإصلاح السياسي في مقدمة تلك المجالات، خاصة بعد ما بات يعرف بثورات الربيع العربي التي انطلقت في معظم الدول العربية مع بداية العام ٢٠١١م، ومما لاشك فيه أن جوهر الإصلاح السياسي والاتجاه نحو الديمقراطية ومزيداً من الحرية السياسية وصولاً إلى الدولة المدنية الحديثة بكل مقوماتها يظل مرهوناً بوجود المواطن الصالح المنتمي لوطنه والمؤمن بقضاياه والمدرك لمشكلاته والقادر على المشاركة السياسية الفاعلة.

وفي اتجاه مواجهة هذه التحولات تتجه الأنظار إلى المؤسسة التعليمية بوصفها المكان الأمثل لتنمية القيم الإنسانية والاجتماعية لمواجهة التحديات المصيرية في الحياة السياسية والاجتماعية (بوزيان، ٢٠٠٩: ١٠٢).

الأمر الذي يفرض على المؤسسات التعليمية بشكل عام والمدرسة بشكل خاص باعتبارها المؤسسة التي أنابها المجتمع عنه لتربية أبنائه أن تكون نموذجاً للتربية السياسية والوطنية من خلال تزويد طلبتها بالمعارف والمهارات والقيم والتوجهات السياسية عبر عدة آليات متداخلة أهمها المقررات الدراسية (مساد، ٢٠٠٤: ٧٢) .

حيث تعد المقررات الدراسية بما تتضمنه من مفاهيم ونصوص من المفردات الرسمية داخل الفعل التربوي والمصممة بغرض تأكيد الخصائص السائدة لثقافة المجتمع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، بالإضافة إلى كونها تمثل عنصراً أساسياً للمنهج المدرسي بمعناه العام، والذي يعد بدوره تجسيداً للسياسة التعليمية للدولة، والوسيلة المنوط بها تحقيق أهداف هذه السياسة في إعداد المتعلم كإنسان ومواطن داخل المجتمع وفق الشروط السائدة (سعد،٢٠٠٢ :١٧) .

ويشير نكاياما(Nakayama, 1989: 3) في هذا الصدد إلى أن الأهداف الرئيسية للمقررات الدراسية هي تطوير التربية السياسية والوطنية والتفكير العلمي في مواطني المستقبل ومساعدة الطلبة على فهم النظام السياسي والديمقراطية وتعزيز الانتماء عبر معرفة الحقوق والواجبات وجعلهم يدركون الصلات الموجودة بين دول العالم المختلفة.

فالهدف الأساسي لتربية المواطن هو إكسابه المفاهيم والقيم ليتمكن من القيام بأدوار مهمة في النظام السياسي والاجتماعي، ولما كانت التربية السياسية تُعنى بتطوير وتنمية نماذج أكثر تقدماً

في التفكير حول القرارات السياسية والاجتماعية وتنفيذها بالفعل بل وتتعدى ذلك لتعمل على خلق وتأهيل نماذج من التفكير الأخلاقي، فهي بذلك لا يمكن فصلها عن التربية الوطنية التي تعنى بالفهم التحليلي للحقائق والقيم والمفاهيم من اجل دفع المواطن وحفزه على الحياة الديمقراطية (الزبون،٢٠٠٩، ١١٨).

ويكاد يكون هناك إجماع لدى الباحثين الاجتماعيين والتربويين بأن الفرد يبدأ الوعي السياسي في سن الخامسة عشرة، حيث تأخذ الصورة السياسية عنده عمقاً ووضوحاً ودقة أكثر من قبل، ويبدأ بربط الموضوعات والتوجهات الإيديولوجية بالأحزاب السياسية، فقدرته على رؤية الرموز السياسية المجردة وفهمها تزداد، فالأمة والوطن ليسا مختصرين بالرئيس أو الملك بل ممثلان بالمؤسسات السياسية والقضائية التي أصبح لها معنى وموقع في تفكيره، وهكذا يبدأ هؤلاء الأفراد بتقييم الأمور السياسية وأعمال الحكومة ورموز السلطة بشكل أكثر واقعية (بوزيان،٢٠٠٩: ١٠٣).

ومما لاشك فيه أن التغيرات السياسية التي يمر بها الوطن العربي بشكل عام، واليمن بشكل خاص في الوقت الحاضر قد أثرت على المفاهيم والقيم والاتجاهات وأدت إلى نشوء العديد من الثقافات والتوجهات المتناقضة للأفراد، الأمر الذي يتطلب إعادة تشكيل وصياغة شخصية المواطن بتزويده بإطار ثقافي يسهم في تنمية وترسيخ مفاهيم التربية السياسية الوطنية المرغوبة وعياً وسلوكاً، وعلى الرغم من تأكيد العديد من النظريات التربوية النقدية لحقيقة أن المقررات الدراسية لا تقف وحيدة — بل تشاركها عناصر أخرى داخل الفعل التربوي — في صياغة وتشكيل شخصية المتعلم إلا أن المقررات الدراسية تكتسب أهمية كبيرة في العملية التربوية والتعليمية كونها تقدم للطلبة السند النظري التأصيلي لتطلعات المجتمع وتوجهاته، ولذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن مدى تضمين مفاهيم التربية السياسية في مقررات المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية .

مشكلة الدراسة:

في ظل التغيرات السياسية التي يمر بها اليمن في الوقت الحاضر أصبح من الضروري أن يعي الفرد ما يجري حوله من تغيرات ويدرك الواقع الذي يعيش فيه بوصفه فرداً في مجتمع له مجاله السياسي، وتُلقي مختلف الشعوب على النظام التربوي بشكل عام والمدرسة بشكل خاص مسؤولية الحفاظ على منظومة القيم السياسية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع، والواقع أن تربية الأفراد سياسياً بصورة سليمة تتطلب تزويدهم بالعديد من المعارف والمفاهيم والقيم والاتجاهات

السياسية التي يؤمن بها المجتمع، وهو ما يمكن أن تقدمه المقررات الدراسية في محتواها للإسهام في تنمية السلوك السوي للطلبة من الناحيتين السياسية والاجتماعية، لذا فإن أي قصور في تضمين هذه المقررات بالمفاهيم السياسية يعني النكوص في إيجاد المواطن الصالح، وضعف في تنمية الشخصية الفاعلة والمشاركة اجتماعياً وسياسياً، لذلك فإن مشكلة الدراسة تتحدد بالأسئلة الآتية:

- ما مدى تضمين مفاهيم التربية السياسية في مقررات المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية وفقاً لاستمارة التحليل بمجالاتها الرئيسية؟
- ما مدى تضمين مفاهيم التربية السياسية في مقررات المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية وفقاً لكل مجال بفئاته الرئيسية والفئات الفرعية التابعة لها؟

أهمية الدراسة:

تقتضي الحاجة - في عصرنا الحاضر- إلى تأكيد هوية الشباب الذين يواجهون العديد من الثقافات والإغراءات الوافدة من جهات متعددة تعصف بانتمائهم لهويتهم الوطنية، لذا فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من مواكبتها للتطورات السياسية التي يمر بها اليمن في الوقت الراهن وما تتطلبه من تحديث سياسي واجتماعي بإحلال قيم سياسية جديدة محل القيم التقليدية التي تقف عائقاً أمام جهود التنمية، كما تعد هذه الدراسة بشكل مباشر تقييماً لمقررات المرحلة الثانوية مما قد يساعد القائمين في وزارة التربية والتعليم من الاستفادة من نتائج التحليل وإعادة النظر في مضمون هذه المقررات وتطويرها لإحداث تربية سياسية تتلاءم ومتطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية، كما ستساعد هذه الدراسة في اثراء الأدب المتعلق بالتربية السياسية في اليمن، وكذلك ستسهم هذه الدراسة في تبصير القائمين على مناهج التعليم الثانوي بأهمية وضرورة إعادة تشكيل وتنمية الوعي السياسي للطلبة في ضوء المتغيرات السياسية الجديدة، وإلى أن عملية التحول السياسي في المجتمع اليمني تتطلب نشر ثقافة سياسية وطنية متوازنة وتربية أبناء المجتمع علي قيمها واتجاهاتها.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

- الكشف عن مدى تضمين مفاهيم التربية السياسية في مقررات المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية وفقاً لاستمارة التحليل بمجالاتها الرئيسية.
- الكشف عن مدى تضمين مفاهيم التربية السياسية في مقررات المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية وفقاً لكل مجال بفئاته الرئيسية والفئات الفرعية التابعة لها.

حدود الدراسة:

- الحدود موضوعية تتحدد بموضوعها المتمثل بـ(مدى تضمين مفاهيم التربية السياسية في مقررات المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية) واقتصارها على مقررات المرحلة الثانوية المتمثلة في كتب (المجتمع اليمني، تاريخ جزء(١)، تاريخ جزء(٢)) للصف الأول الثانوي بالجمهورية اليمنية.
- الحدود الزمنية : تتحدد هذه الدراسة بالعام الدراسي ٢٠١٩- ٢٠٢٠م .

مصطلحات الدراسة:

التربية السياسية : هي البوتقة التي تنصهر فيها مشاعر الأفراد وإحساسهم بانتمائهم إلى وطن، فوق تراثه التاريخي وأعرافه وتقاليده ومأثوراته أو هي نظم يرتبط فيها بمسؤوليات وتبعات عليه للمجتمع والدولة، وحقوق ومنافع تعود علية من وراء هذا الارتباط بتلك المسؤوليات والتبعات، أو هي تقدير واع لواجبات المواطن وحقوقه في وطن يعيش فيه (على، ٢٠٠٨: ٢٣).

مقررات المرحلة الثانوية : هي الكتب التي قررتها وزارة التربية والتعليم اليمنية على طلبة المرحلة الثانوية، وتكونت من ثلاثة كتب هي: المجتمع اليمني ، تاريخ جزء (١)، تاريخ جزء(٢).

المرحلة الثانوية : يحدد القانون العام للتربية والتعليم رقم (٤٥) للعام ١٩٩٢م في الجمهورية اليمنية في مادته رقم (١٩) التعليم الثانوي العام بأنه " التعليم الذي يتيح للتلاميذ الذين حصلوا على شهادة المرحلة الأساسية الموحدة متابعة تنمية معارفهم ومهاراتهم العلمية والأدبية، وتستغرق المرحلة الثانوية بقسميها العلمي والأدبي ثلاث سنوات (وزارة التربية والتعليم،١٩٩٢: ٧).

التعريفات الإجرائية:

المدى : هو النسبة التي سيحصل عليها كل مفهوم من خلال نتائج أداة التحليل والتي تمثل مفاهيم التربية السياسية التي تضمنتها المجالات الرئيسية والفرعية للأداة المستخدمة لغرض تحقيق هدف الدراسة.

مفاهيم التربية السياسية : ويقصد بها الباحث جميع المفاهيم السياسية الواردة في أداة الدراسة.

الإطار النظري:

مفهوم التربية السياسية :

تعد التربية السياسية من الموضوعات الأساسية لعلم الاجتماع السياسي، إذ أن تماسك المجتمعات الإنسانية وتطورها يعتمد على ما يتوفر لديها من فهم مشترك للقيم والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع (ناجي،١٩٨٨: ١٦٩).

عرفها جود (G00d,1975: 425) بأنها: تنمية وعي النشء بمشكلات الحكم والقدرة على المشاركة في الحياة السياسية، وتنمية ذلك بالوسائل المختلفة كالمناقشات غير الرسمية والمحاضرات والاضطلاع بالنشاط السياسي.

وتعرف التربية السياسية بأنها: بأنها تلك المجهودات التي ينظمها المجتمع بمؤسساته من أجل مساعدة أبنائه على استيعاب الواقع استيعاباً موضوعياً ناقداً يتيح للأفراد أن يتحركوا في مجتمعهم من أجل إيجاد صيغة جديدة للحياة تحقق للمجتمع واقعاً أفضل (التل،٢٠١٢: ٣١).

ويعرفها الحاج (٢٠٠١: ١٨١) بأنها: عملية إعداد المواطن لممارسة الشئون العامة، وتنمية القيم والاتجاهات السياسية السائدة لتحمل مسؤولياتهم، وتعميق الولاء والانتماء للوطن والولاء للنظام السياسي، وبما يؤدي إلى الاستقرار السياسي.

كما تعرف بأنها: الجهود المبذولة من قبل مؤسسات التربية الرسمية وغير الرسمية، والتي تعمل على تكوين وتنمية شخصية سياسية تتطابق مع الثقافة السياسية للقائمين على هذه المؤسسات وتكوين وعي سياسي للمواطن بحيث يكون واعياً وقادراً على تحصيل الوعي بنفسه وتكوين وتنمية قدرات المشاركة السياسية بحيث يكون قادراً على- وراغباً في المشاركة السياسية بفعالية في قضايا مجتمعه العامة بكل صور المشاركة المتاحة والتي تؤدي إلى التغيير نحو الأفضل(علي،٢٠٠٧: ٨٥).

يتضح مما سبق أن استقراء متعمق للتعريفات السابقة يمدنا بالحقائق الآتية:

- التربية السياسية عملية تربوية شامله لا تقتصر على مرحلة عمرية محددة، فهي تمتد مدى الحياة مادام الفرد يعيش داخل مجتمع له نظامه السياسي والاجتماعي.
- أن مفهوم التربية السياسية ينطلق من مبدأ أساسي هو أن الفرد لا يعيش منعزلاً في أي مرحلة من مراحل حياته بل هو عضو في جماعة ولا وجود له خارج إطارها ولا يستطيع إدراك نفسه إلاّ كجزء منها.

- أن الهدف من التربية السياسية هو إعداد المواطن الصالح وتأصيل قيم المواطنة الصالحة فيه، من خلال تكوين وتنمية توجهات سياسية واجتماعية تشمل قيماً ومعتقدات تعمل على ضبط التوازن الدقيق بين الحقوق والواجبات لديه، وتؤدي إلى أن يكون الفرد واعياً بالمواقف السياسية وراغباً في المشاركة وقادراً على اتخاذ قرارات ايجابية في الحياة السياسية والاجتماعية.
- أن محور اهتمام التربية السياسية هو المواطنة الصالحة.
- أن مجال التربية السياسية هو توضيح علاقة المواطن ببيئته السياسية والاجتماعية، وما ينشأ عن هذه العلاقة من أنظمة وقوانين وحقوق وواجبات، لذا فإنها تعتمد التنوع في أساليبها وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

كما أن نظرة فاحصة لهذه الحقائق وما تضمنته من معانٍ ودلالات يظهر لنا أهمية التربية السياسية لأبنائنا الطلبة في المؤسسات التعليمية، ويؤكد حتمية الدور السياسي للتربية سواءً في توضيح أهداف الجماعة وقيمها أو غرس قيم سياسية معينة في نفوسهم، وإن كان هناك بعض التعريفات التي تنزع إلى الربط بين التربية السياسية وممارسات السلطة فإن علينا أن نقف منها برؤية نقدية. كون إشكالية الربط هذه — في رأي الباحث — تكمن في الشقاق الذي فرض في مراحل سابقة- ومازال حتى الآن- بطرق مقصودة أو غير مقصودة بين التربية والسياسة.

وإذا ما تطلعنا في الأدب السياسي وبصورة خاصة العربي، سنجد الكثير من الأمثلة التي تؤكد أن أغلب الكوارث السياسية التي لحقت بالدول والأمم والشعوب كانت بسبب الانفراد بالسلطة وعدم مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار السياسي، ومن هذا المنطلق فإن جميع المواطنين بدون استثناء يتأثرون بالسياسة وقراراتها وإجراءاتها، كما أن إشراكهم في رسم السياسة واتخاذ القرار السياسي ضماناً لصواب السياسة وحكمة القرار السياسي، الأمر الذي يجعل إشراك المواطنين بالسياسة والعمل السياسي يغدو ضرورة أخلاقية وواجباً اجتماعيا(التل،٢٠١٢: ٢١).

ولعل الظروف التي أحاطت بالعمل السياسي في بلدان عربية وإسلامية كثيرة هي التي ألصقت الخوف بالسياسة والعمل السياسي، فاقتصرت في البلدان المتأخرة حضارياً على ممارسات السلطة، وأصبحت السلطة قائمة على الاحتكار، بعيداً عن التداول السلمي (علي،٢٠٠٨: ٢٨)، وهو ما أنتج أنظمة ديكتاتورية عمدت إلى خنق الحريات ودفعت سائر المواطنين إلى البعد عن السياسة، وشجعت العلماء والنخب الفكرية على عزلتهم واقتصار دورهم على التنظير والتبرير بدلاً من امتداده إلى النصح والإرشاد ومحاولة الإصلاح والتغيير، الأمر الذي ظهر أثره واضحاً وجلياً على المستوى

التربوي في إغفال تدريس العلوم السياسية بالتعليم العام وكليات التربية والمعاهد المتخصصة في علوم التربية(الصامت، ٢٠١٤: ٢٢).

والجدير بالذكر هنا أن الكثير من دول العالم المتقدمة قد أدركت أهمية الدور السياسي للتربية، وأصبحت التربية السياسية فيها تشكل بعداً مهماً من أبعاد البرامج الدراسية في المؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها، من أجل إيجاد المواطن الصالح (التل،٢٠١٢: ١٨)، ويؤكد الدكتور سعيد إسماعيل علي (٢٠٠٨: ١٤١) في كتابه التربية السياسية للأطفال في هذا الصدد بقوله " التربية الوطنية تسمى في معظم البلدان الغربية " بالتربية المدنية" وهذا المقرر بالذات يتصل اتصالا مباشراً بالتربية السياسية، بل نستطيع أن نقول إنه في الحقيقة تربية سياسية في المقام الأول" وبذلك فإن ظهور تعبيرات متعددة عن التربية السياسية تحت مسمى" التربية المدنية" أو " التربية للمواطنة" أو التربية الوطنية" أو" التربية من أجل المواطنة" لا يعني وجود فرق بين هذه المعاني والمعنى الذي سبقهما إذ تعتبر هذه التربية نمطاً من أنماط التنشئة الاجتماعية، وتقوم على: (عقلان،٢٠١٢: ٣٤٣).

- التبصر وتكوين الهوية .
- الوعي الذاتي والاستقلال.
- الأدوار الاجتماعية والسياسية .
- الكفايات والمهارات والميول.

والواقع أن التغيرات والإحداث السياسية التي تمر بها معظم الدول العربية ومنها اليمن في الوقت الحاضر ، ولد لدى الباحث قناعه مؤداها أن مصير المجتمعات العربية وتحولها نحو الدولة المدنية الحديثة بكل مقوماتها، يتوقف على الكيفية التي سيعدون بها أبنائهم تربوياً وتعليمياً، فالتغير السياسي والاجتماعي المتسارع يعني أن المعارف والقيم والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والسياسية أصبحت عرضة للتغيير والتحول والتبدل المستمر، الأمر الذي يجعل الحاجة ماسة لبلورة فكر تشاركي موحد بشأن قضايا اجتماعية وسياسية، فكر يعمق الأصول التي يجب أن تؤسس عليها التربية السياسية المعاصرة والمستقبلية، بل ويفرض علينا وضع مقررات دراسية على مستوى التعليم العام والجامعي لتحقيق صفة المواطنة في كل فرد وفي الجماعة كلها، وليكن تحت مسمى التربية السياسية : باعتبارها إطاراً عاماً وشاملاً ينضوي تحت مضلته الكثير من المعارف والمفاهيم والقيم والاتجاهات والمهارات التي تسهم في تشكيل الفرد ليكون مواطناً صالحاً في المجتمع الذي يعيش

فيه، وبحيث يكون لهذا النوع من التربية القدرة على أن تزرع في نفوس الأفراد زرعاً وظيفياً عميقاً قيم ومعاني ومفاهيم المواطنة والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية،...، لتترجم في العمل السياسي والوطني على شكل سلوك عملي نضالي ، وليس على شكل شعارات جوفاء فارغة.

أبعاد التربية السياسية :

إن إحداث تربية سياسية وطنية حقيقية يستطيع الفرد من خلالها التمييز بين الحقوق والواجبات واكتساب اتجاهات ومهارات ضرورية للتعايش مع واقع مجتمعه وما يعترضه من قضايا ومواقف سياسية واجتماعية، يتطلب أن يتضمن هذا النوع من التربية في حناياه أبعاداً ثلاثة: (علي،٢٠٠٨: ٢٠- ٢١)

١- البعد المعرفي: ويعتمد على نقل المعارف والمعلومات الضرورية لفهم الفرد لطبيعة النظام السياسي والأحداث السياسية والحكم عليها وتقييمها، وبما يشكل الوعي السياسي للأفراد.
٢- البعد الوجداني: وهذا البعد يتعلق أكثر بالقيم، ويكون التركيز هنا على غرس وتنمية القيم المرغوبة اجتماعياً وسياسياً في نفوس الأفراد.
٣- البعد المهاري: ويتمثل في المشاركة باعتبارها حق من حقوق الفرد، وهي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد من خلال تفاعله مع الآخرين، فالتربية السياسية لا تستهدف مجرد حث الأفراد على المشاركة فقط، بل تستهدف رفع مستوى المشاركة ليصبح الأفراد قادرين على اتخاذ دور ايجابي في الحياة الاجتماعية والسياسية.

إن إنتاج أفراد قادرين على حكم أنفسهم، يمتلكون مهارات المشاركة والحوار والتفاوض والقدرة على اتخاذ القرار يعتمد على تزويدهم بالمعرفة الدقيقة والمعلومات الهامة للحكم الرشيد، والدولة المدنية الحديثة، كالحرية، والديمقراطية، والمساواة، وتداول السلطة، والتعددية،... الخ، وهو ما يمكن أن تقدمه المقررات الدراسية.

دور المقررات الدراسية في التربية السياسية للطلبة:

تكمن أهمية المقررات الدراسية في كونها أكثر العوامل أهمية في إكساب الطلبة التوجهات القيمية والاتجاهات السياسية المرغوبة، من خلال ما تعرضه من معارف ومفاهيم واتجاهات سياسية واجتماعية، يتم غرسها في أذهانهم وفق صورة تتفق مع أهداف الفلسفة العامة للمجتمع .(Anderson,Fisher,1987: 4)

ويؤكد أنتوسل وميتزجر(Entwistle,and Metzger: 1994) أن المفاهيم السياسية يجب تعلمها داخل المدرسة، كما يجب أن تقوم سياسة المدرسة وأنشطتها ومقرراتها بدور مهم في إكساب الطلبة الاتجاهات والحقائق والمفاهيم، وأن لا يقف هذا النوع من التربية عند نقل الحقائق فقط، بل يجب أن يتعداه إلى إكساب الاتجاهات والقيم المقبولة اجتماعياً، فضلاً عن إلقاء الضوء على الإيديولوجيات والمبادئ الأساسية للمجتمع.

فالتربية السياسية لم تعد مجرد شعارات، وإنما أصبحت ممارسات وسلوكيات تعبر عن منظومة المعارف والقيم والاتجاهات التي تشكل القاعدة التي تُبنى عليها ثقافة الفرد السياسية، ومن ثم فإن المقررات الدراسية لابد أن تتضمن في محتواها منظومة متكاملة من مكونات التربية السياسية التي تسهم في تعزيز وتنمية هذه الثقافة والتي من أهمها: (الجيار،٢٠٠٧: ٢٤١).

- معارف: تجعل الطالب قادراً على تفهم علاقته بمجتمعه ومتطلبات المجتمع المدني من حيث ممارسة الحقوق والواجبات، وتناول المعرفة بشكل عقلاني من خلال التأمل والتفكير وتفهم القضايا الحياتية التي تواجه المجتمع.
- أنشطة: تؤدي إلى إكساب الطالب مهارات حياتية كالتعلم الذاتي والعمل الجماعي التعاوني، وتمثل روح الفريق، ومهارات اتخاذ القرار، وجمع المعلومات حول المشكلات واقتراح وسائل وأساليب مواجهتها، وإدارة الوقت، والعمل بفعالية ونشاط.
- منظومة القيم والاتجاهات: وهي التي تجعل الطالب يتمثل المسؤولية ويقدر قيمة العمل لخدمة المجتمع، وتمثل قيم الانتماء والولاء لوطنه، والاعتزاز بها، وممارسة السلوك الديمقراطي وتقبل الذات والزملاء، وتمثل روح التطوع والمغامرة بجدية.

وبما أن الهدف من العملية التعليمية هو تعديل السلوك الإنساني ليسهم في التغيير والتقدم الاجتماعي والسياسي فإن ثمة قضايا رئيسية عديدة يجب تضمينها في محتوى المقررات الدراسية، لتشكل دعامة الفعل في إسهامها لتحقيق التربية السياسية المرجوة ، والتي من أهمها:

١- الحقوق والواجبات : حيث ينبغي أن تتضمن المقررات الدراسية معلومات ومعارف ومهارات تمكن المتعلم من الوعي بحقوقه وواجباته المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي كفلتها له المواثيق والدساتير الدولية أو المحلية، وبما يسهم في نشر ثقافة المساواة ونقد كافة أشكال التمييز القائمة على أساس الجنس أو المناطقية أو الطائفية أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية، ونقد كل ما يدعم التفاوت بين أبناء الوطن الواحد على أرض الواقع.

٢- النظام السياسي: حيث ينبغي أ ن تتضمن المقررات الدراسية ما يمكن المتعلم من تكوين إدراك متماسك ومحدد المعالم لطبيعة النظام السياسي القائم، والوعي بمعنى السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وضرورة الفصل بينهما، وإكسابه مهارات الدفاع عن حقوقه وحرياته العامة القانونية والاجتماعية، والمشاركة في صناعة القرار السياسي والإسهام في عملية الانتقال السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة تعكس الإرادة الحقيقية لجموع المواطنين (سعد،٢٠٠٢: ٢٥-٢٦) .

٣- الديمقراطية: حيث ينبغي أن تتضمن المقررات الدراسية مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لدعم مكونات الديمقراطية على مستوى الفكر والممارسة، مثل التأكيد على الحرية، والعدالة، والمشاركة السياسية، والانتخابات، والتعاون،...، وتدعيم ذلك بالنصوص التشريعية التي يحتاجها المتعلم ليكون فاعلاً في الحياة السياسية والاجتماعية.

٤- الانتماء: كمعنى قانوني نفسي، فهو مصطلح نفسي تدعمه وتغذيه الممارسات القانونية التي تكفل للفرد إنسانيته وكرامته وكافة حقوقه. وهنا ينبغي أن تتضمن المقررات الدراسية قضايا وأحداث تربط المتعلم ببلده ومجتمعه العربي والإسلامي وتمكنه من الوعي بحقوقه، ونقد الممارسات التي تنتهكها على أرض الواقع، وإكسابه المهارات النفسية والقانونية التي تجعله مدافعاً عنها، وبما يعزز الانتماء للوطن والأمة (العريقي،٢٠١٠: ٢١٢).

مما سبق يتضح أن تحقيق تربية سياسية وطنية قابلة للنمو يتطلب نشر ثقافة سياسية قائمة على أسس نظرية صحيحة، تزيل الغموض الفكري، وتحدد الثوابت الوطنية، وتزيد الحس الوطني الجماعي بأن بناء الدولة والحفاظ على مؤسساتها مسؤولية الجميع في إطار الحق والواجب الذي يجب أن يتمتع به كل مواطن، ثقافة سياسية تتجاوز التكتلات والطوائف والمصالح الضيقة إلى فضاء أوسع هو فضاء الوطن، فالتحول نحو دولة الحكم الرشيد التي ينشدها المجتمع اليمني لا يمكن أن يتم دون استيعاب أفراد المجتمع لمفردات هذا التحول الثقافية وأطره المعرفية.

الدراسات السابقة:

تمكن الباحث من الحصول على بعض الدراسات العلمية ذات الصلة بدراسته، والتي سيعرضها على النحو الآتي :

أجرت لجنة التعليم الاسترالية (Australian committee of Education,1991) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى إسهام التعليم الثانوي في الأنشطة السياسية من اجل المواطنة، ولتحقيق ذلك استخدمت أسلوب تحليل المضمون ،حيث قامت اللجنة بتحليل مناهج المواد الاجتماعية، كما طبقت الاستبانة على عينة من المعلمين والطلاب لمعرفة مدى إلمامهم بالمجال السياسي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن المدارس الاسترالية لم تنجح في تدريس المعرفة

الخاصة بالحقائق (أسما السياسيين) والمعرفة المفهومية (الديمقراطية) والمعرفة الوظيفية (كيف ومتى التصويت)، وكذلك ضعف ارتباط الطلاب بالقيم الديمقراطية والمشاركة، وتدني تعليم المواطنة في المدارس.

وأجرى فيليب(Phillips,2000) دراسة هدفت إلى التعرف على درجة تلبية المناهج الدراسية في مقاطعة ويلز في جنوب بريطانيا لحاجات الطلبة المستقبلية في مجال التربية في محور المشاركة الفعالة في التطوير والتجديد في الثقافة السياسية للقرن الواحد والعشرين، ولتحقيق ذلك أستخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون وقام بتحليل الوثائق والمناهج المتعلقة بالتربية المدنية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن التربية الوطنية حتى تكون مستقبلية وتخدم أفراد المجتمع لابد للمعلمين من أن يهتموا أو يركزوا على فهم الطلبة لأحوال المجتمع وفهم العالم ومعرفة جوانب تاريخه المختلفة، وكذلك تفعيل مادة التاريخ لتكون وسيلة لتعزيز وعي الطلبة بعمل النظام السياسي ومسؤولياته وواجباته.

وأجرى (عبيدات والطراونه،٢٠٠٤) دراسة هدفت إلى التعرف على درجة اهتمام كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصف السادس أساسي في الأردن بالمفهومات السياسية، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحثان أسلوب تحليل المحتوى، حيث قاما بإعداد قائمة تضمنت(٩٤) مفهوماً من المفهومات السياسية الواجب توافرها في كتب التربية الاجتماعية والوطنية، والتي على أساسها تم تحليل عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن المفهومات التي حظيت بأكثر اهتمام هي الدولة في كتاب التاريخ، والوطن في كتاب الجغرافيا، والدستور في كتاب التربية الوطنية، كما أن هناك مفهومات مشتركة لم تحظ باهتمام الكتب موضع التحليل مثل الحرية، الديمقراطية، سيادة الشعب، المشاركة السياسية، الأحزاب السياسية، النظام الجمهوري، القرار السياسي.

أما دراسة إلهام عبد الحميد(٢٠٠٤) فكانت حول تحديد مدى عصرنة مقررات التربية الوطنية في المرحلة الثانوية في مصر، بالإضافة إلى الكشف عن مدى وعي معلم التربية الوطنية بالمرحلة الثانوية بالقضايا السياسية المعاصرة، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة أسلوب تحليل المضمون بالإضافة إلى مقياس مكون من (٢٧) سؤال لقياس الوعي المعرفي للمعلم، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن مقررات التربية الوطنية المقررة على الصفين الأول والثاني الثانوي لا تساير العصر ولا ترتبط به، بل إنها تتجاهل عرض القضايا السياسية المعاصرة التي حددتها

الدراسة، كما أنها تفتقد إلى قيم العقلانية والمشاركة والمسؤولية، ولا تزال تعمل على تمجيد الفرد دون الجماعة.

وأجرى منذور(٢٠٠٤) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى فعالية المقررات الدراسية في الارتقاء بالثقافة السياسية لطلاب المرحلة الثانوية في مصر، وكذلك التعرف على مدى فعالية المناخ المدرسي في تكوين وغرس قيم الثقافة السياسية الديمقراطية لدى الطلاب، ولتحقيق ذلك أعتمد أسلوب تحليل المضمون بالإضافة إلى الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: قلة احتفاء المقررات الدراسية بقيمة الديمقراطية، وتضاؤل المساحة المخصصة لتدعيم عناصرها أو دعم سبل المشاركة في اتخاذ القرار وأسلوب الحوار، وأن المقررات الدراسية تهيئ الطالب عقلياً ونفسياً على التسليم بدور الفرد وتمجيده مع التهوين من دور الجماعة.

وهدفت دراسة أمية المقبلي(٢٠٠٥) إلى وضع تصور لتطوير مقرر المجتمع اليمني في ضوء بعض قضايا التنشئة السياسي، بالإضافة إلى معرفة فعالية وحدة من المنهج المطور على عينة من طلاب الصف الأول الثانوي وأثر ذلك على وعيهم السياسي، ولتحقيق ذلك اعتمدت الباحثة أسلوب تحليل المحتوى، واستخدمت مقياس من إعداد الباحثة لقياس فاعلية وحدة تجريبية من المنهج المطور، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: قلة احتفاء مقرر المجتمع اليمن بقضايا التنشئة السياسي، وعدم اهتمامه ببعض المفاهيم السياسية مثل الحقوق والواجبات، بالإضافة إلى أنه لم يساعد الطلبة على تقدير واحترام الواجبات، كما برز مفهوم الديمقراطية بشكل سطحي غير مفصل لتعليم الطلبة الممارسة الديمقراطية، وركز محتوى المقرر على إبراز دور الدولة في عرض الخدمات التي تقدم للمواطنين.

وأجرى الصلاحي(٢٠٠٦) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى حضور مفهوم التربية المدنية في المنهج المدرسي اليمن، وكيفية تناوله واستيعابه، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن عملية التحول الديمقراطي في اليمن تتطلب تحولاً مماثلاً في الثقافة السياسية نحو المفاهيم الديمقراطية كالمساواة والحرية والحوار، كما أن مفهوم الديمقراطية في مقرر التربية الوطنية قدم للطلبة بشكل سطحي ومخل بما تتضمنه الديمقراطية من دلالات ومحددات ، هذا بالإضافة إلى غياب المشاركة كمفهوم وكعملية، كما غاب عن المقرر الإشارة إلى أن الحاكم يأتي من خلال أصوات المواطنين وأن أفراد المجتمع هم الذين يمنحونه المشروعية، بل وأغفل حق الأفراد في الدفاع عن حقوقهم والنضال ضد من ينتهكها.

وهدفت دراسة النعيم(٢٠٠٨) إلى التعرف على ما تحتويه كتب التربية الوطنية للصفوف الرابع والخامس والسادس بالمرحلة الأساسية بالمملكة العربية السعودية من قيم المواطنة، وما ينبغي أن تتضمنه هذه الكتب من قيم يتعلمها التلاميذ، ولتحقيق ذلك أعد الباحث قائمة من(٢٣) بنداً تمثل قيم المواطنة الصالحة وقام بتحليل محتوى الكتب في ضوئها، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن كتب التربية الوطنية لا تزال تركز على المعرفة الجاهزة كمصدر للمعلومات، وغياب بعض قيم ومفاهيم المواطنة المعاصرة بشكل ملحوظ، وكذلك عدم شمولية تدريس القيم في جميع الوحدات للصف الواحد، وتباين واضح في توزيع القيم في الكتاب الواحد.

وهدفت دراسة راضية بوزيان(٢٠٠٩) إلى تحديد طبيعة قيم المواطنة التي تتضمنها كتب المواد الاجتماعية للصف التاسع أساسي في الجزائر، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة أسلوب تحليل المضمون، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: حصول مجال الحقوق على الترتيب الأول بتكرار(٢٣) ونسبة ٣٠،٨٤% من مجموع قيم المواطنة، وحصول مجال الانتماء على المرتبة الأخيرة بتكرار(١) ونسبة ٠.٩٣% من مجموع قيم المواطنة، وكذلك غياب تام لتحديد المصطلحات والمفاهيم، كما أن طريقة عرض الأفكار والمعاني في النص مختلفة أحياناً ومتناقضة أحياناً أخرى.

وأجرى الخديري(٢٠٠٩) دراسة هدفت إلى تحديد مفاهيم حقوق الإنسان التي ينبغي تضمينها كتب التربية الوطنية للحلقة الثالثة من التعليم الأساسي في اليمن، ومعرفة مدى تضمين كتب التربية الوطنية لهذه المفاهيم، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن أسلوب تقديم الكتب لغالبية المفاهيم لم يكن منظماً ومتناسباً مع المستوى العمري والمعرفي للتلاميذ، وأن ترتيب الحقوق جاء بـ(المدنية- الاجتماعية والثقافية- السياسية- الاقتصادية) كما أن المفاهيم المتوافرة بدرجة كبيرة هي(الحق في بيئة نقية، حق الحماية اللازمة للطفل، حق الرعاية الصحية) وأن المفاهيم المتوافرة بدرجة ضعيفة هي٠الملكية الفكرية، المساواة أمام القانون، حرية الصحافة والنشر، حرية الفكر والرأي).

أما دراسة نبيلة الرباصي (٢٠٠٩) فهدفت إلى التعرف على دور المدرسة في التنشئة الديمقراطية لطلبة المرحلة الأساسية، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة أسلوب تحليل المضمون وأداة الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: غياب أغلب الحقوق الثقافية(الفكر- البحث العلمي- التأليف- النشر) في محتوى كتب التربية الوطنية، وظهور مفهوم الرعاية الصحية بدرجة كبيرة، كما أن ترتيب الواجبات جاء بـ(اقتصادية- سياسية- شخصية).

كما أجرى الذيفاني وآخرون(٢٠١٢) دراسة هدفت إلى الكشف عن قيم المواطنة والولاء الوطني المتضمنة في التشريعات الرسمية(الدستور، والقانون العام للتربية والتعليم) ومعرفة مدى تضمين هذه القيم في برامج إعداد المعلمين بالجمهورية اليمنية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة أسلوب تحليل المضمون، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن التشريعات الرسمية تضمنت عدداً من قيم المواطنة في جانبي الحقوق والواجبات تتمثل في القيم(السياسية- الاقتصادية- الاجتماعية- الثقافية- المدنية والشخصية)، كما أن ترتيب الحقوق في محتوى مقررات كلية التربية جاء بـ(اجتماعية- اقتصادية- شخصية- ثقافية- سياسية)، وأن ترتيب الواجبات جاء بـ(شخصية- اقتصادية- سياسية).

يتضح من الدراسات السابقة :

- أن جميع الدراسات ركزت على معرفة مدى تضمين المقررات الدراسية بالمفاهيم والقيم اللازمة للتربية السياسية لإيجاد المواطن الصالح وتعزيز المواطنة المتساوية.

- أغلب الدراسات قامت بتحليل كتب المرحلة الأساسية كدراسة الخديري(٢٠٠٩)، ودراسة الرباصي(٢٠٠٩)، ودراسة بوريان(٢٠٠٩)، ودراسة النعيم(٢٠٠٨)، ودراسة عبيدات والطراونه(٢٠٠٤).

- استخدام الاستبانة كأداة بالإضافة إلى أسلوب تحليل المضمون كما في دراسة الرباصي(٢٠٠٩) ودراسة منذور(٢٠٠٤) ودراسة لجنة التعليم الاسترالية(١٩٩١).

- استخدام المقياس بالإضافة إلى أسلوب تحليل المحتوى كما في دراسة المقبلي(٢٠٠٥)، ودراسة الهام عبد الحميد (٢٠٠٤)، وتتشابه الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في استخدامها لأسلوب تحليل المضمون، كما تتشابه في تحليلها لمقررات المرحلة الثانوية مع دراسة منذور(٢٠٠٤) ودراسة عبد الحميد(٢٠٠٤)، ودراسة لجنة التعليم الاسترالية(١٩٩١)، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أن هذه الدراسة تهدف إلى الكشف عن مدى تضمين مفاهيم التربية السياسية في مقررات المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها :

- منهج الدراسة: أعتمد الباحث أسلوب تحليل المحتوى من المنهج الوصفي كونه الأداة المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة الحالية

- مجتمع التحليل: تمثل مجتمع التحليل في جميع مقررات المرحلة الثانوية التابعة لوزارة التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية على اعتبار أنها تلعب دوراً هاماً في التربية السياسية التي تسعى الدولة إلى غرسها في نفوس مواطنيها.

عينة التحليل: بعد إطلاع الباحث على مقررات المرحلة الثانوية، تم اختيار ثلاثة كتب مقررة على الصف الأول الثانوي بطريقة قصدية، وهي كتاب المجتمع اليمني ط٢٠١٣م وعدد صفحاته ٦٣ ، وكتاب التاريخ الجزء الأول ط٢٠١٣م وعدد صفحاته(١٠٣)، وكتاب التاريخ الجزء الثاني ط ٢٠١٣م وعدد صفحاته (٨٠)، وذلك بما فيها المقدمة وفهرس المحتويات والمراجع لكل كتاب، ويرجع اختيار الباحث لهذه المقررات إلى ارتباطها المباشر بالمفهومات السياسية، ولاهتمامها بتشكيل هوية الطلبة وانتمائهم وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، كما أنها إلزامية ، يدرسها جميع الطلبة قبل الانتقال إلى التخصص(علمي — أدبي)، حيث لا يدرس الطلبة الملتحقون بالقسم العلمي مواد اجتماعية أو سياسية، مع العلم بأن الباحث قد استبعد صفحات كل من التقديم والمقدمة، والمحتويات، بالإضافة إلى قائمة المراجع من كل كتاب، وذلك لأن الطالب لا يهتم بها.

- **أداة الدراسة:**

ويقصد بها استمارة التحليل التي يصممها الباحث لجمع بياناته، ورصد معدلات تكرار الظواهر في المواد التي يحلل محتواها(طعيمة، ٢٠٠٤: ١٨٧)، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة الحالية قام الباحث بتصميم استمارة تحليل المحتوى بغرض الإجابة على أسئلة الدراسة، والتي أعتمد في بنائها على الآتي:

أ — بناء استمارة التحليل:

أعتمد الباحث في بناء استمارة التحليل على الكتب ذات الصلة بالتربية السياسية ، والدراسات السابقة التي استخدمت أسلوب تحليل المحتوى كدراسة (الذيفاني وآخران،٢٠١٢، والرباصي،٢٠٠٩، والمقبلي،٢٠٠٥، ومنذور،٢٠٠٤، وعبيدان والطراونة، ٢٠٠٤)، وكذلك اللوائح والتشريعات الرسمية(الدستور، والقانون العام للتربية) بالإضافة إلى استشارة الخبراء من خلال مقابلات شخصية أجراها الباحث مع عينة من المختصين في مجال التربية وعلم الاجتماع في جامعة تعز للتعرف على أهم مؤشرات استمارة التحليل.

ب ـــ فئات التحليل :

يقصد بفئات التحليل العناصر الرئيسية والثانوية التي يمكن وضع كل صفه من صفات المحتوى فيها، وتصنف على أساسها (طعيمة،٢٠٠٤: ٢٧٢- ٢٧٣)، وبالاعتماد على مصادر بناء استمارة التحليل، وضع الباحث تصنيفاً خاصاً بالدراسة الحالية، وبما ينسجم وأغراض الدراسة، حيث تم تحديد خمس أبعاد رئيسية هي (الحقوق، الواجبات، النظام السياسي، الديمقراطية، الانتماء)، وصياغة وتحديد فئات التحليل وفقاً لها، وتكونت استمارة التحليل في صورتها الأولية من خمس فئات رئيسية تندرج تحت كل فئة منها فئات أدنى، وذلك على النحو الآتي:

١- الحقوق : وتندرج تحتها (٢٤) فئة تتصل بالحقوق السياسية، والاجتماعية، والشخصية، والاقتصادية، والثقافية.

٢- الواجبات : وتندرج تحتها (١١) فئة تتصل بالواجبات السياسية، والشخصية، والاقتصادية.

٣- النظام السياسي : ويندرج تحتها (٦) فئات

٤- الديمقراطية : ويندرج تحتها (٨) فئات

٥- الانتماء : ويندرج تحتها (١٣) فئة تتصل بالانتماء (اليمني، والعربي، والإسلامي)

جـ - وحدات التحليل:

يرتبط تحديد وحدات التحليل بالحاجة إلى وصف المحتوى كمياً، وتشمل وحدات التحليل خمس وحدات رئيسية في تحليل المضمون هي: وحدة الكلمة ، والفقرة ، الفكرة ، والشخصية، ووحدة المساحة والزمن (الحمداني وآخرون،٢٠٠٦، ١٢١- ١٢٣). وقد اتبع الباحث الجملة، والكلمة، والمضمون كوحدة للتحليل في كل الفئات.

د ـــ صدق استمارة التحليل:

للتأكد من صدق استمارة التحليل، اعتمد الباحث على الصدق الظاهري لفئات التحليل المتمثلة بـ(الحقوق- الواجبات- النظام السياسي- الديمقراطية- الانتماء)، وذلك بعرض استمارة التحليل في صورتها الأولية على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، من أساتذة جامعة تعز، وعدد من موجهي ومدرسي مناهج المواد الاجتماعية في المرحلة الثانوية، وطلب منهم إبداء الرأي في شمول ودقة مفردات القائمة من حيث التصنيف المعتمد فيها، ومدى انتماء فئات التحليل الفرعية للفئة الرئيسية التي تندرج تحتها، واقتراح الإضافات أو التعديلات التي يرونها

مناسبة، وحذف الفئات غير الضرورية، وبناءً على ملاحظات المحكمين ومقترحاتهم تم تعديل استمارة التحليل، باستبعاد ما أشاروا إلى استبعاده، وتثبيت الفئات التي حظيت بإجماع عدد كبير من المحكمين، خرجت استمارة التحليل بصورتها النهائية، التي تم التحليل على ضوئها.

هـ - ثبات استمارة التحليل:

يقصد بثبات التحليل إعطاء نفس النتائج إذا تم التحليل عدة مرات بإتباع نفس القواعد والإجراءات، وهناك عدة طرق لتقدير الثبات في تحليل المحتوى منها الاتفاق بين محللين مستقلين، حيث قام الباحث بتحليل كتاب المجتمع اليمني بالإضافة إلى الاستعانة بمحلل آخر تم تدريبه على طريقة التحليل وقواعدها، وتزويده باستمارة التحليل وكتاب المجتمع اليمني ليتم التحليل كل على حدة وحساب نسبة اتساق التحليل حسب طريقة "أوزورف" وذلك حسب المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة الاتساق} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق}}{\text{عدد (مرات الاتفاق + مرات الاختلاف}} \times ١٠٠$$

وكانت نسبة الثبات بين المحللين ٩٢% وهي نسبة عالية يمكن الاعتماد عليها لضمان الثقة بثبات التحليل.

*** إجراءات تطبيق أداة التحليل:**

بعد بناء استمارة التحليل والتأكد من صدقها وثباتها مر تحليل المقررات بالخطوات الآتية:

- قيام الباحث مع المحلل الآخر كل على حده بقراءة كل مقرر وتصنيف محتوى هذه المقررات تبعاً لفئات التحليل الفرعية التابعة للفئات الرئيسية حسب النموذج المعد في استمارة التحليل.
- جمع التكرارات التي تم الحصول عليها لكل فئة فرعيه، ثم جمعها ضمن الفئات الرئيسية لمفاهيم التربية السياسية.
- جمع التكرارات التي تم الحصول عليها لكل فئة رئيسية وفرعية وجدولتها واستخراج واستخلاص نسبها المئوية وفق تكراراتها.

وأثناء عملية التحليل تم مراعاة الآتي:

- إذا وردت كلمة تتضمن أكثر من مفهوم يحتسب تكرارها مع كل مفهوم
- إذا وردت فكرة تشير بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مفهوم من مفاهيم التربية السياسية تحسب تلك التكرارات.

*** المعالجة الإحصائية :**

- لحساب ثبات استمارة التحليل تم استخراج نسبة اتساق التحليل لعدد مرات التحليل حسب طريقة "أوزورف"
- تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لمعرفة مدى تضمين المقررات الدراسية لمفاهيم التربية السياسية.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً : عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول :

وينص على : **ما مدى تضمين مفاهيم التربية السياسية في مقررات المرحلة الثانوية وفقاً لاستمارة التحليل بمجالاتها الرئيسية؟**

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستمارة التحليل ككل، بمجالاتها الرئيسية (الحقوق، الواجبات، النظام السياسي، الديمقراطية ، الانتماء) كما هو مبين في الجدول رقم (١).

جدول(١) تكرارات ونسب مفاهيم التربية السياسية في المقررات الدراسية

م	مجال التحليل	المجتمع اليمني		تاريخ (١)		تاريخ (٢)		المجموع الكلي لكل مجال والنسبة المئوية للمجموع الكلي	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١	الحقوق	٩٤	%٦٥	٧	%١٢	٧	%٢٦	١٠٨	%٤٧,١٦
٢	الواجبات	٥	%٣	٢	%٤	٢	%٧	٩	%٣,٩٣
٣	النظام السياسي	٧	%٥	١٦	%٢٨	١٠	%٣٧	٣٣	%١٤,٤١
٤	الديمقراطية	٣٠	%٢١	٥	%٩	١	%٤	٣٦	%١٥,٧٢
٥	الانتماء	٩	%٦	٢٧	%٤٧	٧	%٢٦	٤٣	% ١ ٨,٧٨
	المجموع الفرعي لكل كتاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي	١٤٥	%٦٣,٣٢	٥٧	%٢٤,٨٩	٢٧	%١١,٧٩	٢٢٩	%١٠٠

يتضح من الجدول (١) الآتي:

- ضعف اهتمام الكتب موضع التحليل بالعديد من مفاهيم التربية السياسية في أغلب مجالات التحليل وخاصة في مجال الواجبات.
- إن أكبر عدد من مفاهيم التربية السياسية المتضمنة في الكتب موضع التحليل كان من نصيب مجال الحقوق حيث بلغ تكرارها (١٠٨) بنسبة (٤٧,١٦%) من إجمالي عدد المفاهيم الكلية البالغ عددها (٢٢٩)، وهي أعلى نسبة بالمقارنة إلى النسب التي حصلت عليها المجالات الأخرى ، وقد تركزت في كتاب المجتمع اليمني بتكرار (٩٤) ونسبة (٦٥%) وبتكرار (٧)

ونسبة (١٢%) في كتاب تاريخ (١) وجاءت في كتاب تاريخ (٢) بتكرار (٧) ونسبة (٢٦%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب.

- جاء مجال الانتماء في الترتيب الثاني حيث حصل على (٤٣) تكرار بنسبة (١٨,٨٧) من إجمالي المجموع الكلي لتكرار المفاهيم في استمارة التحليل، حيث تركزت في كتاب تاريخ(١) بتكرار (٢٧) ونسبة (٤٧%)، وبتكرار (٩) ونسبة (٦%)في كتاب المجتمع اليمني ، وجاءت في كتاب تاريخ (٢) بتكرار (٧) ونسبة (٢٦%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب.

- حصل مجال الديمقراطية على الترتيب الثالث بتكرار بلغ (٣٦) ونسبة (١٥,٧٢%) من إجمالي المجموع الكلي لتكرار المفاهيم في استمارة التحليل، حيث تركزت في كتاب المجتمع اليمني بتكرار(٣٠) ونسبة (٢١%) وبتكرار (٥) ونسبة (٩%) في كتاب تاريخ (١) ،وجاءت في كتاب تاريخ (٢) بتكرار (١) ونسبة (٤%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب.

- احتل مجال النظام السياسي الترتيب الرابع بتكرار بلغ (٣٣) ونسبة (١٤,٤١%) من إجمالي المجموع الكلي في استمارة التحليل، حيث تركزت في كتاب تاريخ (١) بتكرار بلغ (١٦) ونسبة (٢٨%) وبتكرار (٧) ونسبة (٥%) في كتاب المجتمع اليمني ، وجاءت في كتاب تاريخ (٢) بتكرار (١٠) ونسبة (٣٧%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب.

- جاء مجال الواجبات في المرتبة الأخيرة بأقل تكرار وأقل نسبة بين المجالات الأخرى بلغت (٩) تكرارات، ونسبة (٣,٩٣%) من إجمالي المجموع الكلي في استمارة التحليل تركزت في كتاب المجتمع اليمني بتكرار بلغ (٥) ونسبة (٣%)، وتكرار(٢) ونسبة (٤%) في كتاب تاريخ (١) وتكرار(٢) ونسبة (٧%) في كتاب تاريخ (٢)من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب.

ويرى الباحث أن ظهور النتيجة بهذه الصورة قد يرجع إلى التحول الديمقراطي الذي أعلن في اليمن منذ تحقيق الوحدة اليمنية ١٩٩٠م والذي بموجبه صار اليمن يمتلك رصيداً دستورياً وقانونياً ضخماً يكفل مساحة واسعة من الحقوق للأفراد، ربما لم تكن مكفولة في مراحل سابقة، مما كان له الأثر على مؤلفي المناهج في التركيز على تضمين الحقوق أكثر من الواجبات

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بوزيان،٢٠٠٩) التي توصلت إلى حصول مجال الحقوق على الترتيب الأول من مجموع قيم المواطنة، وحصول الواجبات على نسبة تواتر قليلة جداً مقارنة بالحقوق، ودراسة (المقبلي، ٢٠٠٥) التي توصلت إلى ضعف اهتمام محتوى مقرر المجتمع اليمني ببعض المفاهيم السياسية (الواجبات)، وبالتالي عدم مساعدة الطلبة على تقدير واحترام الواجبات العامة .

ثانياً: عرض ومناقشة النتـائج المتعلقـة بالسـؤال الثاني :

وينص على : **ما مدى تضمين مفاهيم التربية السيـاسية في مقررات المرحلة الثانوية وفقاً لكل مجال بفئاته الرئيسية والفئات الفرعية لها؟**

وللإجـابة عن هذا السؤال تم حسـاب التكرارات والنسب المئويـة وفقـاً لكـل مجـال بفئاتـه الرئيسية والفئات الفرعية لها ، كما يلي:

أولاً : مجـــال الحقـوق:

م	فئـات التحليل الرئيسية لمجـال الحقـوق	المجتمع اليمني		تـاريخ جـزء(١)		تاريخ جـزء (٢)		المجموع الكلي للفئات الرئيسية والنسبة المئوية للمجموع الكلي	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكـرار	النسبة المئويـة
١	السيـاسية	٢٧	%٢٩	٢	%٢٩	-	-	٢٩	%٢٦,٨٥
٢	الاجتماعية	٢٨	%٣٠	٢	%٢٩	-	-	٣٠	%٢٧,٧٨
٣	الشخصية	٣٩	%٤١	٣	%٤٢	٥	%٧٢	٤٧	%٤٣,٥١
٤	الاقتصادية	-	-	-	-	١	%١٤	١	% ,٩٣
٥	الثقـافيـــة	-	-	-	-	١	%١٤	١	% ,٩٣
	المجموع الفـرعي لكل كتـاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي	٩٤	%٨٧,٠٤	٧	%٦,٤٨	٧	%٦,٤٨	١٠٨	% ١٠٠

جدول رقم (٢) التكرارات والنسب المئـوية لمفـاهيم مجـال الحقوق في مضمون الكتب من خلال تحليل محتواها يتضح من الجدول(٢) الآتي:

- إن أكبر عدد من مفاهيم التربية السياسية في جميع الكتب موضع التحليل كان من نصيب الحقوق الشخصية ، حيث بلغ تكرارها (٤٧)، بنسبة (٤٣,٥١%) من إجمـالي المجمـوع الكلي لمجـال الحقوق والبالغ تكرارها (١٠٨).
- جـاءت الحقوق الاجتماعية في الترتيب الثاني حيث بلغ تكرارها (٣٠) بنسبة (٢٧,٧٨%) من إجمـالي المجموع الكلي لمجـال الحقوق.
- احتلت الحقوق السياسية الترتيب الثالث حيث بلغ تكرارها (٢٩) وبنسبة (٢٦,٨٥%) مـن إجمـالي المجموع الكلي لمجـال الحقوق.
- حصلت كل من الحقوق (الاقتصادية — الثقافية) على الترتيب الرابع والأخير، حيث بلـغ تكرار كل منها(١) ونسبة (٠,٩٣%).

وتتفق هذه النتيجة في ترتيبها للحقـوق بـ(الشخصية الاجتماعية ثم السياسية ثم الاقتصادية ويليهـا الثقافيـة) مع دراسة (الخديري، ٢٠٠٩) التي توصلت إلى أن ترتيب الحقـوق التـي اشـتملت عليهـا

كتب التربية الوطنية للصفوف الثلاثة الأخيرة للتعليم الأساسي جاء بـ(المدنية — الاجتماعية — السياسية — الاقتصادية).

أما بالنسبة للفئات الفرعية لكل فئة رئيسية في مجال الحقوق فيمكن توضيحها في الآتي :

١) الحقوق السياسية:

جدول (٣) التكرارات والنسب المئوية لمفاهيم الحقوق السياسية في مضمون الكتب من خلال تحليل محتواها.

م	فئات التحليل الفرعية للحقوق السياسية	المجتمع اليمني		تاريخ جزء(١)		تاريخ جزء (٢)		المجموع الكلي لكل فئة فرعية والنسبة المئوية للمجموع الكلي للحقوق السياسية	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئويـة
١	التعبير	٣	%١١	-	-	-	-	٣	%١٠,٣٤
٢	الانتخـــاب	١٠	%٣٧	٢	%١٠٠	-	-	١٢	%٤١,٣٩
٣	الترشيح	-	-	-	-	-	-	-	-
٤	إبداء الرأي	٣	%١١	-	-	-	-	٣	%١٠,٣٤
٥	الاستفتـــاء	-	-	-	-	-	-	-	-
٦	تكوين التنظيمات والأحزاب السياسية	٤	%١٥	-	-	-	-	٤	%١٣,٧٩
٧	التعددية السياسية	٧	%٢٦	-	-	-	-	٧	%٢٤,١٤
	المجموع الفـرعي لكل كتـاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي للحقوق السياسية	٢٧	%٩٣	٢	%٧	-	-	٢٩	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣) الآتي :

-إن الحقوق السـياسية تكررت (٢٩) مرة من إجمـالي تكرار مجـال الحقوق.

- ظهر حق التعبير بتكرار(٣) ونسبة (١٠,٣٤%) من إجمـالي الحقوق السياسية، حيـث تركـزت في كتـاب المجتمع اليمني بتكرار(٣) ونسبة(١١%) من إجمـالي المجموع الفرعي للكتـــاب ، ولم تظهر أي تكرارات في كتـاب تاريخ (١) وتاريخ (٢)، وجـاء ذكر حق التعبيـر فـي الفصـل الثـاني الملامح السياسية للمجتمع اليمني أثنـاء الحـديث عـن سـمات النظـام الـديمقراطي فيقول" وفي المجتمع اليمني يوجد العديد من الصحف الحزبية والرسمية التي تمكـن الأفـراد والجمـاعات من حقهم في التعبير عن الرأي والتحـاور مع السـلطة وتقـويم أدائهـا" (مجتمـع يمني، ٢٠١٠: ٥٣) .

- برز حق الانتخاب بتكرار(١٢)ونسبة (٤١,٣٩%) من إجمالي الحقوق السياسية، وهي أعلى نسبة بالمقارنة إلى النسب التي حصلت عليها العناصر الأخرى، ويعزى ذلك إلى أن الانتخاب لفظ شائع وكثير الاستخدام سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي، تركز في كتاب المجتمع اليمني بتكرار (١٠) نسبة (٣٧%)، وجاء في كتاب تاريخ (١) بتكرار(٢) ونسبة (١٠٠%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب، ولم تظهر أي تكرار في كتاب تاريخ (٢)، وقد ذكر حق الانتخاب في الفصل الثاني من كتاب المجتمع اليمني في سياق الحديث عن مجلس النواب فيقول" المجلس النيابي يعد من أبرز ملامح الديمقراطية النيابية التي تقوم على أساس أن الشعب ينتخب نواباً يمارسون السلطة باسمه ونيابة عنه وذلك خلال فترة معينة يحددها الدستور"(مجتمع يمني، ٢٠١٠: ٥٤)، أما في كتاب تاريخ (١) فقد جاءت كلمة انتخاب في الدرس الرابع مظاهر ازدهار حضارة المغرب القديم في سياق الحديث عن المظاهر السياسية فيقول" عرفت البلاد نظام انتخاب المجالس أولها مجلس الشيوخ ، وثانيها المجلس الدائم، وثالثها مجلس العامة ومهمته انتخاب قادة الجيش والقضاة"(تاريخ (١)، ٢٠١٠: ٦٠).

- بالنسبة لحق الترشح لم تظهر الكتب الثلاثة أي تكرار له، وتشير إحدى الدراسات(الرباصي، ٢٠٠٩) إلى ضعف تضمين ما يتعلق بالترشح في مقرر التربية الوطنية لمرحلة التعليم الأساسي، ويرى الباحث أن ذلك قد يرجع إلى عدم إدراك مؤلفي المناهج لأهمية تعزيز هذا المفهوم في نفوس الأفراد وممارستهم له، كما أن غياب هذا المفهوم في المرحلتين الأساسية والثانوية يعطي بلا شك نتائج سلبية تتمثل في أحجام أغلبية الأفراد عن ممارسة حقهم في الترشح، مما يحصر هذا الحق في أفراد بعينهم الأمر الذي يقف عائقاً أمام التغيير لإنجاح عملية التحول الديمقراطي في اليمن.

- حصل حق إبداء الرأي على تكرار(٣) ونسبة (١٠,٣٤%) من أجمالي مجال الحقوق السياسية، تركزت في كتاب المجتمع اليمني ولم تظهر أي تكرارات في بقية الكتب، حيث جاء في الفصل الثاني في سياق الحديث عن سمات النظام الديمقراطي "إن الديمقراطية تشجع حرية الرأي ومن أهم قنوات التعبير عن الرأي ووسائل الإعلام"(مجتمع يمني، ٢٠١٠: ٥٣).

- بالنسبة لحق الاستفتاء لم تظهر أي تكرارات له في الكتب الثلاثة موضع التحليل، وقد يرجع ذلك في رأي الباحث إلى أن الاستفتاء يجرى في حالات نادرة مثل الاستفتاء على الدستور أو التعديلات الدستورية.
- حصل حق تكوين التنظيمات والأحزاب السياسية على تكرار(٤) ونسبة (١٣,٧٩%)من إجمالي الحقوق السياسية تركزت في كتاب المجتمع اليمني، ولم تظهر أي تكرارات في

كتاب تاريخ (١) وتاريخ (٢) حيث جاء في الباب الثاني تحت عنوان العلاقة بين الديمقراطية والتعددية السياسية "الجماعات المتعارضة في المجتمع يحق لها بموجب الدستور تشكيل أحزاب سياسية لا تتعارض أسسها وأهدافها مع الدستور"(مجتمع يمني، ٢٠١٠: ٥٣).

- حصل حق التعددية السياسية على (٧) تكرارات ونسبة (٢٤,١٤%) من إجمالي الحقوق السياسية تركزت في كتاب المجتمع اليمني، ولم يظهر أي تكرار في كتب تاريخ (١)وتاريخ (٢).
- ويعزو الباحث عدم ظهور أغلب هذه المفاهيم في كتب التاريخ إلى طبيعة المادة الدراسية حيث تتحدث كتب التاريخ عن حضارات العالم القديم ، وأغلب هذه المفاهيم لم تكن معروفة لدى حضارة العالم القديم.

٢) **الحقوق الاجتماعية:**

جدول (٤) التكرارات والنسب المئوية لمفاهيم الحقوق الاجتماعية في مضمون الكتب من خلال تحليل محتواها

م	فئات التحليل الفرعية	المجتمع اليمني		تاريخ جزء(١)		تاريخ جزء (٢)		المجموع الكلي لكل فئة فرعية والنسبة المئوية للمجموع الكلي للحقوق الاجتماعية	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١	المساواة	١٠	%٣٦	٢	%١٠٠	-	-	١٢	% ٤٠
٢	تكافؤ الفرص	٩	%٣٢	-		-	-	٩	%٣٠
٣	توفير الخدمات الأساسية	٥	%١٨	-	-	-	-	٥	%١٦,٦٧
٤	الضمان الاجتماعي	٣	%١١	-	-	-	-	٣	%١٠
٥	الرعاية الصحية	١	%٤	-	-	-	-	١	%٣,٣٣
	المجموع الفرعي لكل كتاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي للحقوق الاجتماعية	٢٨	%٩٣	٢	%٧	-	-	٣٠	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٤) الآتي :

- -إن مفاهيم الحقوق الاجتماعية تكررت (٣٠) مرة ، جاءت في كتاب المجتمع اليمني بتكرار (٢٨) ونسبة (٩٣%)، وفي كتاب تاريخ (١) بتكرار (٢) ونسبة (٧%)، من إجمالي المجموع الكلي للحقوق الاجتماعية، ولم تظهر في كتاب تاريخ(٢).
- حصل حق المساواة في الكتب الثلاثة على تكرار(١٢) ونسبة (٤٠%) من إجمالي الحقوق الاجتماعية، وهي أعلى نسبة بالمقارنة بالنسب التي حصلت عليها الحقوق الأخرى، ويرجع

ذلك في رأي الباحث إلى أن المساواة تعد من أهم ركائز الدولة في الإسلام، وهي من الحقوق التي كفلها دستور الجمهورية اليمنية حيث نصت المادة (٤١) منه على أن "المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة".(دستور الجمهورية اليمنية ،٢٠٠١: ٢١)، تركزت في كتاب المجتمع اليمني بتكرار (١٠) ونسبة (٣٥%)، وفي كتاب تاريخ(١) بتكرار (٢) ونسبة (١٠٠%)من إجمالي المجموع الفرعي للكتاب، في حين لم يظهر أي تكرار في كتاب تاريخ (٢)، حيث أوضح كتاب المجتمع اليمني في الباب الثاني تحت عنوان سمات النظام الديمقراطي " أن المساواة القانونية تشمل عدة حقوق، هي المساواة أمام القانون، المساواة أمام القضاء، المساواة في وظائف الدولة، المساواة في الضرائب" بينما جاءت في كتاب التاريخ (١) بشكل سطحي مثلاً في الدرس الثالث في مضمون الحديث عن الديانة البوذية " غاية الديانة البوذية التخفيف من آلام الناس والعمل على إسعادهم، وإلغاء الطبقات، وتحقيق المساواة بين البشر"(تاريخ (١) ، ٢٠١٠: ٢٠).

- حصل حق تكافؤ الفرص على تكرار(٩) ونسبة (٣٠%) من إجمالي المجموع الكلي للحقوق الاجتماعية، جميعها في كتاب المجتمع اليمني، ولم تظهر في بقية الكتب، حيث جاء في الفصل الثاني تحت عنوان تكافؤ الفرص التعليمية، وفي سياق سعى اليمن لتحقيقه" تسعى الجمهورية اليمنية جاهدة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام جميع السكان الواقعين في سن التعليم (٦-١٤)".
- حصل حق توفير الخدمات الأساسية على تكرار (٥) ونسبة (١٦,٦٧%) من إجمالي المجموع الكلي للحقوق الاجتماعية، تركزت جميعها في كتاب المجتمع اليمني، ولم تظهر في بقية الكتب، حيث تناول الكتاب وفي سبيل تكوين ثقافة سياسية مؤيدة للسلطة السياسية دور الحكومة بصورة إيجابية دائماً، فعلى سبيل المثال جاء في الفصل الأول تحت عنوان دور الدولة في تطوير الخدمات الأساسية "نجحت الحكومات اليمنية المتعاقبة في إنشاء وتطوير الخدمات الأساسية" ويمضي الكتاب في سرد العديد من المؤشرات الدالة على توفير تلك الخدمات في مجال (التعليم، الصحة، الاتصالات، النقل، المياه والصرف الصحي، الكهرباء، الخدمات المصرفية والتأمين) وأيضاً "خصصت الدولة جزءً من إمكاناتها ضمن خطط التنمية من أجل إقامة العديد من الصناعات الاستخراجية والتحويلية"(مجتمع ، ٢٠١٠: ٣٦).
- حصل حق الضمان الاجتماعي على (٣) تكرارات بنسبة (١٠%) من إجمالي المجموع الكلي للحقوق الاجتماعية، تركزت جميعها في كتاب المجتمع اليمني ، ولم تظهر في بقية الكتب ، حيث جاء في الفصل الأول في سياق الحديث عن أهم التطورات في الخدمات المصرفية والتأمين التي قامت بها الدولة "إنشاء مظلة الضمان الاجتماعي"(مجتمع يمني، ٢٠١٠، ٤٣).

- جاء حق الرعاية الصحية بتكرار(١) ونسبة(٣,٣٣%)، من إجمالي المجموع الكلي للحقوق الاجتماعية، وهي اقل نسبة مقارنة ببقية النسب، ويعزو الباحث ذلك إلى تضمين هذا المفهوم في كتب مرحلة التعليم الأساسي وهو ما تؤكده دراسة (الخديري، ٢٠٠٩) التي توصلت أن حق الرعاية الصحية جاء بدرجة كبيرة في كتب التربية الوطنية، إلا أن ذلك لا يمنع تأكيد هذا الحق نظراً لخصوصية المرحلة الثانوية.

٣) **الحقوق الشخصية :**

جدول (٥) التكرارات والنسب المئوية لمفاهيم الحقوق الشخصية في مضمون الكتب من خلال تحليل محتواها.

م	فئات التحليل الفرعية للحقوق الشخصية	المجتمع اليمني		تاريخ جزء(١)		تاريخ جزء (٢)		المجموع الكلي لكل فئة فرعية والنسبة المئوية للمجموع الكلي للحقوق الشخصية	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١	التعليم	٣٥	%٩٠	٢	%٦٧	٥	%١٠٠	٤٢	%٨٩,٣٦
٢	الاختيار	١	%٣	١	%٣٣	-	-	٢	%٤,٢٦
٣	الحرية الشخصية	-	-	-	-	-	-	-	-
٤	الحماية	٣	%٨	-	-	-	-	٣	%٦,٣٨
٥	التقاضي	-	-	-	-	-	-	-	-
٦	المسكن	-	-	-	-	-	-	-	-
	المجموع الفرعي لكل كتاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي للحقوق الشخصية	٣٩	%٨٢	٣	%٧	٥	%١١	٤٧	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٥) الآتي :

- -إن مفاهيم الحقوق الشخصية تكررت (٤٧) مرة، جاءت في كتاب المجتمع اليمني بتكرار (٣٩) ونسبة (٨٢%)، وفي كتاب تاريخ (١) بتكرار(٣) ونسبة (٧%)، وفي كتاب تاريخ (٢) بتكرار (٥) ونسبة (١١%) من إجمالي المجموع الكلي لفئة الحقوق الشخصية.

- حصل حق التعليم على تكرار (٤٢) ونسبة (٨٩,٣٦%)من إجمالي المجموع الكلي للحقوق الشخصية، وهي أعلى نسبة مقارنة بالنسب التي حصلت عليها المفاهيم الأخرى ، ويرجع ذلك في رأي الباحث إلى أن التعليم يعد هدفاً من أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر

١٩٦٣/٦٢م والتي قامت من أجل القضاء على الجهل والتخلف ، وهو حق منصوص عليه في الدساتير والقوانين اليمنية، وأول الحقوق المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية، وقد تركز هذا المفهوم في كتاب المجتمع اليمني بتكرار (٣٥) ونسبة (٩٠%) ، وجاء في كتاب تاريخ (١) بتكرار (٢) ونسبة (٦٧%) ، وفي كتاب تاريخ (٢) بتكرار (٥) ونسبة (١٠٠%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب، ففي الفصل الثاني لكتاب المجتمع اليمني، تحت عنوان التعليم ذكر الكتاب بعض النصوص من القانون العام للتربية والتعليم لعام ١٩٩٢م مثل "التعليم إلى جانب كونه استثماراً تنموياً فهو حق إنساني مشروع تكفله الدولة وتيسره لجميع أبناء الشعب" وأكد ذلك بنص المادة (٥٤) من دستور الجمهورية اليمنية "التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة...." (مجتمع يمني، ٢٠١٠: ١٤) ، بينما جاء في كتاب تاريخ (١) في الدرس الأول من الوحدة الثالثة في مضمون الحديث عن المظاهر الفكرية والعملية لازدهار الحضارة الصينية "تمثلت المظاهر الفكرية في ظهور المؤرخين والفلاسفة الحكماء الذين نقلوا الثقافة والتعليم إلى عامة الناس ودعوا إلى تعليم للجميع بلا تمييز بحسب الأصل الاجتماعي"(تاريخ ،٢٠١٠: ٧٦).

- ظهر حق الاختيار بشكل سطحي بتكرار (٢) ونسبة (٤,٢٦%) من إجمالي المجموع الكلي للحقوق الشخصية .

- جاء حق الحماية بتكرار (٣) ونسبة (٦,٣٨%) من إجمالي المجموع الكلي للحقوق الشخصية في كتاب المجتمع اليمني، ولم تظهر في بقية الكتب، حيث ذكر الكتاب في الفصل الثالث تحت عنوان مشكلة عمالة الأطفال نص من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جاء فيه "حق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء عمل يرجح أن يكون خطيراً أو يمثل عائقاً لتعليم الطفل...".

- بالنسبة لحقوق (الحرية الشخصية ، التقاضي ، المسكن) لم تظهر أي تكرارات لها في الكتب الثلاثة ، ويرى الباحث أن عدم تضمين مثل هذه المفاهيم التي تشعر الفرد بأهمية الحصول على حقوقه والدفاع عنها ، وتعويد عقله على الدقة في التفكير من خلال إطلاق حريته، وزيادة وعيه السياسي بمشكلات وقضايا مجتمعه تسهم في كبت الفرد وتحطيم قدراته، وبالتالي ضعف دوره السياسي والاجتماعي خاصة في هذه المرحلة العمرية التي يتجه فيها الأفراد نحو التحرر والاستقلالية في الرأي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الصلاحي(٢٠٠٦) التي أشارت إلى إغفال المقررات الدراسية لحق الأفراد في الدفاع عن حقوقهم والنضال ضد من ينتهكها.

٤) **الحقــوق الاقتصــادية:**

جدول (٦) التكرارات والنسب المئــوية لمفــاهيم الحقوق الاقتصــادية في مضمون الكتب من خــلال تحليل محتواها.

م	فئــات التحليل الفــرعيــة للحقوق الاقتصادية	المجتمع اليمني		تــاريخ جــزء (١)		تاريخ جـــزء (٢)		المجموع الكلي لكل فئة فرعية والنسبة المئوية للمجموع الكلي للحقوق الاقتصــادية	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكـرار	النسبة المئويــة
١	التملك	-	-	-	-	١	%١٠٠	١	%١٠٠
٢	اختيــار العمل	-	-	-	-	-	-	-	-
٣	التصرف بالأموال	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفــرعي لكل كتــاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي للحقوق الاقتصــادية		-	-	-	-	١	١٠٠ %	١	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٦) الآتي :

-جــاءت الحقوق الاقتصــادية بتكرار(١) حيث ظهر في كتــاب تاريخ (٢) حق التملــك فــي الوحــدة الخامسة في مضمون الحديث عن المظـــاهر الاجتماعيــة لحضـــارة الأزتــك" فقــد كـــان فــي استطــاعة الأرقـــاء تغيير سلوكهم وامتــلاك الثروات والتحرر من الرق"(تاريخ (٢)، ٢٠١٠: ٣٥) .

- بالنسبة لحقوق (اختيــار العمل، والتصرف بالأموال) لم تظهر أي تكرارات لهذه الحقوق في الكتب الثلاثة، ويرجع ذلك في رأي الباحث إلى أن هذه المفاهيم ربما قد وردت في مقررات أخــرى أو أن هناك إهمال لتضمينها في الكتب.

٥) الحقوق الثقافية:

جدول رقم (٧) التكرارات والنسب المئوية لمفاهيم الحقوق الثقافية في مضمون الكتب من خلال تحليل محتواها.

م	فئات التحليل الفرعية	المجتمع اليمني		تاريخ جزء (١)		تاريخ جزء (٢)		المجموع الكلي لكل فئة فرعية والنسبة المئوية للمجموع الكلي للحقوق الثقافية	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١	الفكر	-	-	-	-	١	%١٠٠	١	%١٠٠
٢	البحث العلمي	-	-	-	-	-	-	-	-
٣	التأليف	-	-	-	-	-	-	-	-
٤	النشر	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لكل كتاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي		-	-	-	-	١	%١٠٠	١	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٧) الآتي :

-غياب مفاهيم الحقوق الثقافية حيث جاءت بتكرار (١).

- حصل حق الفكر على تكرار (١) ونسبة (١٠٠ %) من إجمالي تكرارات الحقوق الثقافية ، حيث ظهر في كتاب تاريخ (٢) في الوحدة الرابعة، الدرس الأول في سياق الحديث عن أهم عوامل ازدهار حضارة الإغريق فيقول "اعتماد مبدأ حرية التفكير والتي أدت بدورها إلى ظهور العباقرة في ميادين مختلفة مثل الأدب والفن والفلسفة والتاريخ"(تاريخ (٢) ٢٠١٠: ٩)

- بالنسبة لحقوق (البحث العلمي — التأليف — النشر) لم تظهر الكتب الثلاثة أي تكرارات والجدير بالذكر هنا أن العديد من الدراسات التحليلية في المرحلة الأساسية تؤكد غياب هذه المفاهيم، كدراسة (الرباصي، ٢٠٠٩)، التي توصلت إلى غياب أغلب الحقوق الثقافية (الفكر- البحث العلمي- التأليف-النشر) في محتوى كتب التربية الوطنية.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن مؤلفي المناهج لم ينظروا بجدية إلى هذه المفاهيم على الرغم من أهميتها في إعداد المواطن المستنير، فغياب هذه المفاهيم وعدم ممارستها في الواقع المدرسي يعني اعتماد نزعة محافظة تعمل على تثبيت الواقع المجتمعي، وتجميد المنظومة الثقافية والقيمية للطلبة، خاصة في المرحلة الثانوية باعتبارها مرحلة خصبة للتشكيل المعرفي والفكري، الذي يسهم في تربيتهم سياسياً.

ثانياً : الواجبات

جدول (٨) التكرارات والنسب المئوية لمفاهيم مجال الواجبات في مضمون الكتب من خلال تحليل محتواها.

م	فئات التحليل الرئيسية	المجتمع اليمني		تاريخ جزء (١)		تاريخ جزء (٢)		المجموع الكلي للفئات الرئيسية والنسبة المئوية للمجموع الكلي للمجال	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١	السياسية	٣	%٦٠	-	-	١	%٥٠	٤	%٤٤,٤٤
٢	الشخصية	٢	%٤٠	١	%٥٠	١	%٥٠	٤	%٤٤,٤٤
٣	الاقتصادية	-	-	١	%٥٠	-	-	١	%١١,١١
	المجموع الفرعي لكل كتاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي للمجال	٥	%٥٥,٥٦	٢	%٢٢,٢٢	٢	%٢٢,٢٢	٩	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٨)الآتي :

-إن مفاهيم التربية السياسية والوطنية في مجال الواجبات جاءت بتكرار (٩)، تركزت في كتاب المجتمع اليمني بتكرار (٥) ونسبة (٥٥,٥٦%)، وفي كتاب تاريخ (١) بتكرار (٢) ونسبة (٢٢,٢٢%) وفي كتاب تاريخ (٢) بتكرار (٢) ونسبة (٢٢,٢٢%) من إجمالي المجموع الكلي لمجال الواجبات.

- حصلت الواجبات (السياسية- الشخصية) على نفس التكرار (٤) ونسبة (٤٤,٤٤%) من إجمالي المجموع الكلي لمجال الواجبات.

- جاءت الواجبات الاقتصادية في الترتيب الثاني والأخير بتكرار (١) ونسبة (١١,١٢%) من إجمالي مجموع مجال الواجبات.

اختلفت هذه النتيجة في ترتيبها للواجبات بـ(السياسية — الشخصية — الاقتصادية) مع دراسة كل من (الرباصي ، ٢٠٠٩)، التي توصلت إلىالترتيب (اقتصادية — سياسية — شخصية) ودراسة (الذيفاني وأخرون ،٢٠١٢) التي توصلت إلى الترتيب (شخصية — اقتصادية- سياسية)، ويرجع ذلك في رأي الباحث إلى نوعية الموضوعات التي تتناولها الكتب ودرجة اهتمامها بكل موضوع.

أما بالنسبة للفئات الفرعية لكل فئة رئيسية في مجال الواجبات فقد كانت نتيجة التحليل كالآتي :

١. الواجبات السياسية:

جدول (٩) التكرارات والنسب المئوية لمفاهيم الواجبات السياسية في مضمون الكتب من خلال تحليل محتواها.

م	فئات التحليل الفرعية	المجتمع اليمني		تاريخ جزء (١)		تاريخ جزء (٢)		المجموع الكلي لكل فئة فرعية والنسبة المئوية للمجموع الكل للواجبات السياسية	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١	المشاركة في الحياة السياسية وحمايتها من الفوضى	٢	%٦٧	-	-	١	%١٠٠	٣	%٧٥
٢	احترام التعددية السياسية والحزبية	١	%٣٣	-	-	-	-	١	%٢٥
٣	الترشح	-	-	-	-	-	-	-	-
٤	الترشيح	-	-	-	-	-	-	-	-
٥	الاستفتاء	-	-	-	-	-	-	-	-
	المجموع الفرعي لكل كتاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي للواجبات السياسية	٣	%٧٥	-	-	١	%٢٥	٤	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٩) الآتي:

- -إن الواجبات السياسية جاءت بتكرار(٤)، تركزت في كتاب المجتمع اليمني بتكرار (٣) ونسبة (٧٥%)، وفي كتاب تاريخ (٢) بتكرار(١) ونسبة (٢٥%) من إجمالي تكرارات الواجبات السياسية، ولم تظهر أي تكرارات في كتاب تاريخ (١).

- حصل واجب (المشاركة في الحياة السياسية وحمايتها من الفوضى) على تكرار (٣) ونسبة (٧٥%) من إجمالي المجموع الكلي للواجبات السياسية، حيث جاءت في كتاب المجتمع اليمني في الفصل الثاني "سعى المجتمع اليمني إلى تحقيق الديمقراطية من خلال مشاركة الشعب في الانتخابات البرلمانية ٩٣، ١٩٩٧م ، وانتخاب رئيس الجمهورية ، وجسد معاني الديمقراطية بالاشتراك في انتخابات المجالس المحلية ٢٠٠١م "(مجتمع يمني ، ٢٠١٠ :٥٢)، وجاءت في كتاب تاريخ (٢) في مضمون الحديث عن العوامل التي ساعدت على ازدهار الحضارة الإغريقية فذكر "تمسك اليونانيين وحرصهم على المشاركة في الحياة العامة"(تاريخ (١) ، ٢٠١٠: ١٠).

- ظهر واجب "احترام التعددية السياسية والحزبية بتكرار (١) ونسبة (٢٥%) من إجمالي المجموع الكلي للواجبات السياسية في كتاب المجتمع اليمني في الفصل الثاني تحت عنوان الديمقراطية والتعددية الحزبية فذكر "أراد المجتمع اليمني بعد إعادة الوحدة بين شطريه في ٢٢مايو ١٩٩٠م أن يتبنى نظاما سياسياً، فكانت الديمقراطية المقرونة بالتعددية الحزبية من أهم التكوينات السياسية التي انتقلت بواسطتها اليمن نقلة نوعية جعلتها محط اهتمام المجتمع الدولي".

- بالنسبة لواجبات (الترشح — الترشيح — الاستفتاء) لم تظهر الكتب الثلاثة أي تكرارات لها.

- يتضح من التحليل الكمي والكيفي للواجبات السياسية قلة تضمين مفاهيم التربية السياسية بل وغياب أغلبها، وهذا يعني قصور المقررات الدراسية في بناء القدرات المعرفية والمهاراتية والثقافية للطلبة، وضعف إسهامها في إبراز فاعليتهم السياسية داخل المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تكوين أفراد ميزتهم الأساسية الطاعة والتكيف مع الواقع، وهو ما يصب في خدمة النظام السياسي القائم.

٢. الواجبات الشخصيــة:

جدول (١٠) التكرارات والنسب المئـوية لمفـاهيم الواجبـات الشخصية في مضمون الكتب من خـلال تحليل محتواها.

م	فئـات التحليل الفـــرعيـة	المجتمع اليمني		تـاريخ جـزء (١)		تاريخ جـــزء (٢)		المجموع الكلي لكل فئة فرعية والنسبة المئوية للمجموع الكلي للواجبـات الشخصية	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئويـة
١	الدفاع عن الوطن	١	%٥٠	-	-	-	-	١	%٢٥
٢	الحفاظ على الوحدة الوطنية	-	-	١	%١٠٠	-	-	١	%٢٥
٣	احترام النظـام	-	-	-	-	-	-	-	-
٤	تحمل المسؤولية الفردية	١	%٥٠	-	-	١	%١٠٠	٢	%٥٠
	المجموع الفرعي لكل كتاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي للواجبـات الشخصية	٢	%٥٠	١	% ٢٥	١	%٢٥	٤	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٠) الآتي :

- أن الواجبـات الشخصية جـاءت بتكرار (٤)، توزعت في كتاب المجتمـع اليمنـي بتكـرار (٢) ونسبة (٥٠%)، وكتـاب تاريخ (١) بتكرار (١) ونسبة(٢٥%)،وكتـــاب تـاريخ(٢) بتكـرار (١) ونسبة (٢٥%) من إجمـالي المجموع الكلي للواجبـات الشخصية.

- جـاء واجب الدفـاع عن الوطن بتكرار (١) ونسبة (٢٥%) في كتـاب المجتمع اليمني ، حيـث لم يبرز الكتـاب الدفاع عن الوطن كواجب على المواطن بل ذكر ضمن وظائف الدولـة ، حيـث جـاء في الفصـل الثاني تحت عنوان وظيفة الدولة "تقدم الدولة عـدداً كبيـراً مـن الوظـــائف أهمها :حفظ الأمن والنظـام والدفاع عن الوطن"(مجتمع يمني ، ٢٠١٠ :٤٩).

- جـاء واجب الحفاظ على الوحدة الوطنيـة بتكرار (١) ونسبة (٢٥%) من إجمـالي الواجبـــات الشخصيـة وذلك في مضمون الحديث عن أسباب انهيـــار حضـارة اليمن القديم فـي كتـــاب تاريخ(١) من أهمها "تفكك الوحدة السياسية للكيـان اليمنـي الواحـد إلـى عـدة كيـــانات أو دويـلات متصـارعة ومتنافسة حيث أصبح اليمن القديم مقسماً إلى خمس دول فـي آن واحـد هي سبأ ، قتبـــان، معين ، حضرموت، حمير" (تاريخ (١) ، ٢٠١٠ : ٦٣).

- بالنسبة لواجب احترام النظام والقانون لم تظهر الكتب الثلاثة أي تكرار له .
- حصل واجب تحمل المسؤولية الفردية على تكرار (٢) ونسبة (٥٠%) من إجمالي تكرار الواجبات الشخصية، ومثال ذلك ما جاء في كتاب المجتمع اليمني في الفصل الثاني في مضمون تعريف المجالس المحلية بأنها "هيئات منتخبة انتخاباً حراً ومباشراً بهدف مشاركة أفراد المجتمع في إدارة شؤونهم بأنفسهم" (مجتمع يمني ، ٢٠١٠ :٥٤).

يتضح من خلال التحليل الكمي والكيفي للواجبات الشخصية ضعف تضمينها وعدم الاهتمام بغرسها في نفوس الطلبة، ويرى الباحث أن ضعف تكوينات القيم والتوجيهات الثقافية الوطنية لدى الأفراد أدى إلى تكوين حالة من التعدد الثقافي، ونمو وانتشار ثقافات فرعية ساهمت في إعادة إنتاج واقع اجتماعي تميز في الغالب بالتفرد في اتخاذ القرار وعدم احترام النظام والقانون، وتكوين مواطن بعيد عن تحمل المسؤولية، وغير واعي لحماية المكتسبات الوطنية، يُغلب مصلحته الشخصية على مصلحة الوطن، فظهرت أصوات تدعو إلى الانفصال أو إلى تقسيم اليمن ، وأخرى إلى تقاسم السلطة ، بل وأخرى تدعو إلى عودة الحكم الامامي وغير ذلك.

٢. الواجبات الاقتصادية :

جدول (١١) التكرارات والنسب المئوية لمفاهيم الواجبات الاقتصادية في مضمون الكتب من خلال تحليل محتواها.

م	فئات التحليل الفرعية	المجتمع اليمني		تاريخ جزء (١)		تاريخ جزء (٢)		المجموع الكلي لكل فئة فرعية والنسبة المئوية للمجموع الكلي للواجبات الاقتصادية	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١	دفه الضرائب والتكاليف العامة	-	-	-	-	-	-	-	-
٢	مزاولة العمل	-	-	-	-	-	-	-	-
٣	أداء الزكاة	-	-	١	%١٠٠	-	-	١	%١٠٠
	المجموع الفرعي لكل كتاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي للواجبات الاقتصادية	-	-	١	%١٠٠	-	-	١	%١٠٠

يتضح من الجدول (١١) الآتي :

- غيـاب مفاهيم الواجبـات الاقتصادية حيث جـــاءت بتكرار (١) فقط كان من نصـيب عنصـر أداء الزكـاة إذ جـاء في كتـاب تـاريخ (١) فـي الـدرس الثالـث فـي مضـمون الحـديث عـن الكنفوشوسية حيث يقول "واهتم كونفوشيوس كثيراً بالصدقة (الزكـاة) ومسـاعدة الفقـــراء إذ صرف جل عمله في الاعتنـاء بهم وإعانتهم".
- بالنسبة لمفاهيم (دفع الضرائب والتكـاليف العامة، ومزاولة العمل) لم تظهـر أي تكـرار فـي الكتب الثلاثة.

ويرى الباحث أن عدم اهتمام الكتب بهذه المفـاهيم قد يرجع إلى طبيعة الموضوعات في الكتب موضع التحليل، والتي لا تتيح فرصـاً لتضمين مثل هذه المفاهيم بالرغم من أهمية تضمينها.

ثـالثـــاً : النظـــام السياسي

جدول (١٢) التكرارات والنسب المئـوية لمفـاهيم مجـال النظـام السياسي في مضمون الكتب من خـلال تحليل محتواها.

م	فئـات التحليل الفرعية	المجتمع اليمني		تـاريخ جـزء (١)		تاريخ جـــزء (٢)		المجموع الكلي للفئات الرئيسية والنسبة المئوية للمجموع الكلي لمجال النظام السياسي	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئويـة
١	السلطة العقلانية القائمة على احترام القانون وقبول القواعد الدستورية	٢	%٢٩	١	%٦	١	%١٠	٤	%١٢,١٢
٢	السلطة الكارزمية القائمة على القائد الملهم	-	-	٧	%٤٤	٤	%٤٠	١١	%٣٣,٣٤
٣	دستور دولة الوحدة	٤	%٥٧	-	-	-	-	٤	%١٢,١٢
٤	نظام حكم برلمـاني	١	%١٤	-	-	١	%١٠	٢	%٦,٠٦
٥	نظام حكم شوروي ديمقراطي	-	-	٢	%١٢	-	-	٢	%٦,٠٦
٦	نظام الحكم ملكيـاً وراثياً	-	-	٦	%٣٨	٤	%٤٠	١٠	%٣٠,٣٠
	المجموع الفرعي لكل كتاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي لمجال النظام السياسي	٧	%٢١,٢١	١٦	%٤٨,٤٩	١٠	%٣٠,٣٠	٣٣	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٢) الآتي :

- إن مفاهيم التربية السياسية في مجال النظام السياسي جاءت بتكرار (٣٣)، تركزت في كتاب تاريخ (١) بتكرار (١٦) ونسبة (٤٨,٤٩%) ، وفي كتاب المجتمع اليمني بتكرار (٧) ونسبة (٢١,٢١%) ، وفي كتاب تاريخ(٢) بتكرار (١٠) ونسبة (٣٠,٣٠%) من إجمالي المجمع الكلي لمجال النظام السياسي.

- جاء مفهوم السلطة العقلانية القائمة على احترام القانون وقبول القواعد الدستورية بتكرار (٤) ونسبة (١٢,١٢%) من إجمالي مجال النظام السياسي، وظهرت في كتاب المجتمع بتكرار (٢) ونسبة (٢٩%) وفي كتاب تاريخ (١) بتكرار (١) ونسبة (٦%) وفي كتاب تاريخ (٢) بتكرار (١) ونسبة (١٠%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب ، ومثال ما ذكر في كتاب تاريخ (٢) في الدرس الأول تحت عنوان مجالس الشعب "عرفت المدن اليونانية المجالس التي تمثل الشعب وطبقاته وتحرس مصالحه وتحول دون انحراف حكوماته"(تاريخ (٢) ، ٢٠١٠: ١١).

- حصل مفهوم السلطة الكارزمية القائمة على القائد الملهم على تكرار (١١) ونسبة (٣٣,٣٤%) من إجمالي مجال النظام السياسي، وهي أعلى نسبة بالمقارنة بالنسب التي حصلت عليها العناصر الأخرى، تركزت في كتاب تاريخ(١) بتكرار (٧) نسبة (٤٤%) وفي كتاب تاريخ (٢) بتكرار (٤) ونسبة (٤٠%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب، ولم تظهر له أي تكرارات في كتاب المجتمع اليمني، مثال ذلك ما جاء في كتاب تاريخ (١) في الدرس الرابع في سياق الحديث عن المظاهر السياسية لحضارة وادي النيل فيقول " يقع على رأس هرم السلطة الملك (الفرعون) الذي يتمتع بسلطة دينية دنيوية مطلقة".

- جاء مفهوم دستور دولة الوحدة بتكرار (٤) ونسبة (١٢,١٢%) من إجمالي مجال النظام السياسي تركزت في كتاب المجتمع اليمني، ولم تظهر في بقية الكتب.

- جاء مفهوم نظام الحكم برلماني بتكرار (٢) ونسبة (٦,٠٦%) من إجمالي مجال النظام السياسي حيث أشار كتاب المجتمع اليمني فيما لا يزيد عن سطرين في الفصل الثالث فيقول "النظام السائد في المجتمع اليمني يقوم على الديمقراطية النيابية التي ينتخب فيها المواطنين ممثلين لهم أو نواباً يقومون بسن قوانين المجتمع"(مجتمع يمني ، ٢٠١٠ : ٥٣) .

- جاء مفهوم نظام الحكم شوروي ديمقراطي بتكرار (٢) ونسبة (٦,٠٦%) من إجمالي مجال النظام السياسي تركزت في كتاب تاريخ (١) ولم تظهر في بقية الكتب، حيث جاء في الدرس الأول من الوحدة الثانية الحقيقة السادسة "أن نظام الحكم في اليمن القديم كان نظاماً

شورواياً، فلم يكن الملوك والحكام ينفردون بالرأي والقرارات بل يستشيرون ملأهم، ومجالس الحكم التي كانت أساس نظام الحكم في اليمن القديم".

- حصل مفهوم نظام الحكم ملكياً وراثياً على تكرار (١٠) ونسبة (٣٠,٣٠%) من إجمالي مجال النظام السياسي، تركزت في كتاب تاريخ (١) بتكرار (٦) ونسبة (٣٨%)، وفي كتاب تاريخ(٢) بتكرار (٤) ونسبة (٤٠%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب، ولم يظهر أي تكرار في كتاب المجتمع اليمني، مثال ما جاء في كتاب تاريخ (١) "كان نظام الحكم في اليمن القديم نظاماً ملكياً وراثياً" وكذلك "عرفت منطقة الخليج العربي في التاريخ القديم نظاماً مليكاً وراثياً"(تاريخ (١) ، ٢٠١٠: ٣٩-٤٤).

يتضح من خلال التحليل الكمي والكيفي لمجال النظام السياسي تعزيز الكتب للسلطة الكارزمية القائمة على القائد الملهم بنسبة (٣٣,٣٤%)، والنظام الملكي الوراثي بنسبة (٣٠,٣٠%)، وهي تمثل أعلى النسب في المجال، مقابل تضاؤل عرض المفاهيم السياسية المعاصرة، وتقديمها لمعلومات قديمة لا تعبر عن الأحداث والقضايا التي تعيشها الشعوب في المرحلة الحالية، وهو ما يقيم حاجزاً بين الطلبة وإدراكهم للواقع المعاش، ويسهم في تكوين إدراك غير متماسك وغير محدد المعالم لطبيعة النظام السياسي، وهذا الاتجاه بلا شك يعيق عملية التحول الديمقراطي المنشود ، والذي يحتاج إلى تنمية الاعتقاد لدى الطلبة بأن السلطة مودعة في مؤسسات وليست متوحدة في شخص الحاكم.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(عبد الحميد،٢٠٠٤) التي توصلت إلى أن المقررات الدراسية لا تساير العصر ولا ترتبط به، وتتجاهل عرض القضايا السياسية المعاصرة، ولا تزال تعمل على تمجيد الفرد دون الجماعة.

رابعا: الديمقراطيـــة

جدول (١٣) التكرارات والنسب المئـوية لمفـاهيم مجـال الديمقراطيـة في مضمون الكتب من خـلال تحليل محتواها.

م	فئـات التحليل الفرعيـة	المجتمع اليمني		تـاريخ جـزء (١)		تاريخ جـــزء (٢)		المجموع الكلي للفئات الرئيسية والنسبة المئوية للمجموع الكلي لمجال الديمقراطية	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكـــرار	النسبة المئويـة
١	الديمقراطيـة	١٤	٤٦%	-	-	-	-	١٤	%٣٨,٨٩
٢	الانتخـــاب	٢	٧%	-	-	-	-	٢	% ٥,٥٦
٣	ضرورة المشاركة السياسية	٢	٧%	-	-	-	-	٢	% ٥,٥٦
٤	الحـــرية	٢	٧%	١	٢٠%	-	-	٣	% ٨,٣٣
٥	أهمية السيادة الشعبية	٤	١٣%	-	-	-	-	٤	% ١١,١١
٦	العـــدالة	٢	٧%	١	٢٠%	١	١٠٠%	٤	% ١١,١١
٧	التعـــاون	-	-	٣	٦٠%	-	-	٣	% ٨,٣٣
٨	نصوص تشريعية	٤	١٣%	-	-	-	-	٤	% ١١,١١
	المجموع الفرعي لكل كتاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي لمجال الديمقراطية	٣٠	٨٣,٣٣ %	٥	١٣,٨٩ %	١	٢,٧٨%	٣٦	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (١٣) الآتي :

- حصـل مجال الديمقراطيـة على (٣٦) تكراراً تركزت في كتـاب المجتمع اليمني بتكـرار (٣٠) ونسبة (٨٣,٣٣%) وفي كتاب تاريخ(١) بتكرار(٥)، ونسبة (١٣,٨٩%)، وفي كتاب تـاريخ (٢) بتكرار (١) ونسبة(٢,٧٨%) من إجمـالي المجموع الكلي للمجـال.

- حصل مفهوم الديمقراطية على تكرار (١٤) ونسبة (٣٨,٨٩%) من المجموع الكلـي للمجـــال، تركزت في كتـاب المجتمع اليمني، ولم تظهر أي تكرارات في بقيـة الكتب وهي أعلـى نسـبة بالمقـارنة بالنسب التي حصلت عليها العناصر الأخرى، ومع ذلك فقد قـدم المفهـوم بصـيغة

سطحية أهملت أي إشارة لنشأة الديمقراطية والسباق التاريخي الذي تطورت فيه والدلالات التي جعلت من الديمقراطية ذات أهمية كبرى في المجتمع اليمني، فالمجتمع اليمني المعاصر شهد صراعات عنيفة على السلطة في مرحلة التشطير حيث غاب النهج الديمقراطي، وتطلب الأمر البحث عن أفق جديد للممارسة السياسية، فجاءت الديمقراطية مقترنة بالوحدة اليمنية لتشكل مخرجاً من أزمات الدولة التشطيرية، والتحول إلى بناء الدولة اليمنية الحديثة القائمة على مبدأ المواطنة المتساوية.

- جاء مفهوم الانتخاب بتكرار (٢) ونسبة (٥,٥٦%) من إجمالي مجال الديمقراطية، تركزت في كتاب المجتمع اليمني ولم تظهر في بقية الكتب، حيث جاء في كتاب المجتمع اليمني تحت عنوان طرق تكوين المجالس المحلية "الانتخاب الحر والمباشر هو الطريقة الرئيسية التي تتكون على أساسها المجالس المحلية"(المجتمع اليمني، ٢٠١٠: ٥٦).

- جاء مفهوم ضرورة وجدوى المشاركة السياسية بتكرار (٢) ونسبة (٥,٥٦%) من إجمالي مجال الديمقراطية، تركزت في كتاب المجتمع اليمني، ولم تظهر في بقية الكتب، إذ جاء في كتاب المجتمع اليمني في مضمون الحديث عن مجلس النواب "إن الحكم النيابي لا يعتد به إلا إذا قام على عدد من المبادئ يأتي في مقدمتها ضرورة وجود نائب برلماني محلي لكل دائرة انتخابية ينتخب بواسطة الشعب"(مجتمع يمني، ٢٠١٠: ٥٤).

- جاء مفهوم الحرية بتكرار (٣) ونسبة (٨,٣٣%) من إجمالي مجال الديمقراطية ظهرت في كتاب المجتمع اليمني بتكرار (٢) ونسبة (٧%) وفي تاريخ (١) بتكرار (١) ونسبة (٢٠%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب، ولم تظهر في كتاب تاريخ (٢) فمثلاً جاءت في كتاب التاريخ(١) الدرس الثالث في مضمون الحديث عن الدين الإسلامي فيقول" والدين الإسلامي يقر بعبودية واحدة للّه الكبير المتعال تكمن فيها حرية الإنسان من كل القيود، ويلغي من الأرض عبودية البشر للبشر في جميع أشكالها وصورها"(تاريخ(١) ، ٢٠١٠ : ١٩).

- ظهر مفهوم أهمية السيادة الشعبية بتكرار (٤) ونسبة (١١,١١%) من إجمالي المجموع الكلي لمجال الديمقراطية، تركز في كتاب المجتمع اليمني بتكرار (٤) ونسبة (١٣%) من إجمالي المجموع الفرعي للكتاب، ولم تظهر في بقية الكتب، حيث جاء في كتاب المجتمع اليمني في مضمون الحديث عن الشكل السياسي للدولة "الحكومة الديمقراطية في ظلها تتركز السلطة في يد الشعب، لأن السيادة له، وهو الذي يعطي الشرعية للحكم، وفي ظلها يمارس الشعب الحكم بنفسه عن طريق المنتخبين"(مجتمع يمني،٢٠١٠: ٥٠).

- جاء مفهوم العدالة بتكرار (٤) ونسبة (١١,١١%) من إجمالي مجال الديمقراطية، تركزت في كتاب المجتمع بتكرار (٢) ونسبة (٧%) وفي كتاب تاريخ (١) بتكرار(١) ونسبة (٢٠%) وفي كتاب تاريخ (٢) بتكرار (١) ونسبة (١٠٠%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب، مثال ذلك ورود كلمة العدالة في كتاب تاريخ (٢) في سياق الحديث عن المظاهر القانونية لحضارة الأزتك فيقول "والعدالة عندهم كانت تستهدف تعويض الشخص الذي وقع عليه الضرر أكثر من الانتقام من المعتدي"(تاريخ(٢)، ٢٠١٠: ٣٥)

- جاء مفهوم التعاون بتكرار (٣) ونسبة (٨,٣٣) من إجمالي المجموع الكلي لمجال الديمقراطية، تركزت في تاريخ (١) بتكرار (٣) ونسبة (٦٠%) من إجمالي المجموع الفرعي للكتاب ، ولم يظهر في بقية الكتب ومثال ما جاء في كتاب تاريخ (١) في الدرس الثالث: المظاهر الاجتماعية لازدهار حضارة اليمن حيث يقول "تميز أهل اليمن بالتعاون في بناء السدود والمدرجات الزراعية ومواجهة الكوارث صفاً واحداً ، وكانوا عندما تتهدم السدود مثلاً أو عندما يحين موعد تنظيفها أو إعادة بناءها يهبون كرجل واحد"(تاريخ (١)، ٢٠١٠: ٤٠).
- جاء مفهوم نصوص تشريعية لضمان الحياة الكريمة للإنسان بتكرار (٤) ونسبة (١١,١١%) من إجمالي المجموع الكلي لمجال الديمقراطية، تركزت في كتاب المجتمع اليمني، ولم تظهر في بقية الكتب، مثال ما جاء في كتاب المجتمع اليمني من نص المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "ضمان حق التعليم لكل فرد ومجانيته والزاميته على الأقل في المرحلة الابتدائية"(مجتمع ، ٢٠١٠: ١٣).

يتضح من خلال التحليل الكمي والكيفي لمجال الديمقراطية قلة تضمين المقررات الدراسية لمفاهيم التربية السياسية في هذا المجال وافتقارها إلى المفاهيم والمصطلحات الرئيسية مثل الانتخاب والمشاركة والحرية والعدالة والتعاون، التي يحتاجها المواطن لكي يكون فاعلاً في النظام السياسي، وإن كان مفهوم الديمقراطية قد حصل على أكبر تكرار في هذا المجال إلا أنه ظهر بصيغة سطحية تخلو من أي وسائل أو أساليب تعزز الممارسات الديمقراطية لدى الطلبة الأمر الذي يمثل قيداً على قدرات الطلبة في الممارسة الديمقراطية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من(منذور، ٢٠٠٤) والتي توصلت إلى افتقار المقررات الدراسية لبعض المفاهيم والمصطلحات السياسية الرئيسية مثل (الحرية ، المشاركة ، الانتخاب، العدل)، ودراسة(المقبلي، ٢٠٠٥) التي توصلت إلى أن مفهوم الديمقراطية ذكر في محتوى مقرر المجتمع اليمني ولكنه لم يتضمن أي أساليب ليتعلم منه الطلبة الممارسة الديمقراطية، بالإضافة إلى ضعف اهتمام المقرر ببعض مفاهيم التنشئة السياسية مثل (المساواة ، العدالة، التعاون ، المشاركة).

خامساً: الانتمـــاء :

جدول (١٤) التكرارات والنسب المئـوية لمفـاهيم مجـال الانتمـــاء في مضمون الكتب من خـلال تحليل محتواها.

م	فئـات التحليل الرئيسية	المجتمع اليمني		تـاريخ جـزء (١)		تاريخ جـــزء (٢)		المجموع الكلي للفئات الرئيسية والنسبة المئوية للمجموع الكلي لمجال الانتماء	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكـــرار	النسبة المئويـة
١	الانتماء اليمني	٦	%٦٧	١٢	%٤٤	٣	%٤٣	٢١	%٤٨,٨٤
٢	الانتماء العربي	٢	%٢٢	١٣	%٤٨	٤	%٥٧	١٩	% ٤٤,١٩
٣	الانتماء الإســلامي	١	%١١	٢	%٧	-	-	٣	% ٦,٩٧
المجموع الفرعي لكل كتاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي لمجال الانتماء		٩	٢٠,٩٣ %	٢٧	٦٢,٧٩ %	٧	١٦,٢٨ %	٤٣	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٤) الآتي :

- حصـل مجال الانتماء على (٤٣) تكـرار ً تركـزت فـي كتـاب تـاريخ(١) بتكـرار (٢٧) ونسـبة (٦٢,٧٩%)، وفي كتاب المجتمع اليمني بتكرار (٩) نسبة (٢٠,٩٣%)، وفي كتـاب تـاريخ (٢) بتكرار (٧) ونسبة (١٦,٢٨%)من إجمـالي المجموع الكلي للمجـــال.

- إن أكبر عدد من مفاهيم التربية السياسية كان من نصيب الانتماء اليمني بتكـرار (٢١) ونسـبة (٤٨,٨٤%) من إجمالي المجموع الكلي لمجال الانتماء، تركزت في كتـاب تـاريخ (١) بتكـرار (١٢) ونسبة (٤٤%) وفي كتاب المجتمع اليمني بتكرار (٦) ونسبة (٦٧%)وفي كتاب تاريخ (٢) بتكرار (٣) ونسبة (٤٣%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كـتاب .

- حصـل الانتماء العربي على الترتيب الثـــاني بتكـرار (١٩) ونسـبة (٤٤,١٩%) مـن إجمـالي المجموع الكلي لمجال الانتماء، تركزت في كتاب تاريخ (١) بتكرار (١٣) ونسـبة (٤٨%) وفـي كتاب تاريخ (٢) بتكرار (٤) ونسبة (٥٧%) وفي كتـاب المجتمـع اليمنـي بتكـرار (٢) ونسـبة (٢٢%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب.

- جاء الانتماء الإسلامي في الترتيب الثالث والأخير بتكرار (٣) ونسبة (٦,٩٧%) من إجمالي المجموع الكلي لمجال الانتماء، ظهر في كتاب تاريخ (١) بتكرار (٢) ونسبة (٧%) ، وجملة واحدة في كتاب المجتمع اليمني ولم تظهر أي تكرار في كتاب تاريخ (٢).

- اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عبدالحميد، ٢٠٠٤) التي توصلت إلى الترتيب (مصري- عربي —إسلامي)، ويرى الباحث أن ظهور النتيجة بهذا الترتيب (يمني — عربي —إسلامي) يعد أمراً طبيعياً ، فالهدف من الدراسات الاجتماعية يكون عادة التركيز بصورة مباشرة أو ضمنية على هوية الدولة وذاتيتها.

أما بالنسبة للفئات الفرعية لكل فئة رئيسية في مجال الانتماء

١. الانتماء اليمني :

جدول (١٥) التكرارات والنسب المئوية لمفاهيم الانتماء اليمني في مضمون الكتب من خلال تحليل محتواها.

م	فئات التحليل الفرعية	المجتمع اليمني		تاريخ جزء (١)		تاريخ جزء (٢)		المجموع الكلي لكل فئة فرعية والنسبة المئوية للمجموع الكلي للانتماء اليمني	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١	أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن	٢	%٣٣	٤	%٣٣	١	%٣٣	٧	%٣٣,٣٣
٢	الاعتزاز بالحضارة اليمنية	١	%١٧	٨	%٦٧	-	-	٩	% ٤٢,٨٦
٣	الجوانب الايجابية في تاريخ النضال اليمني	٣	%٥٠	-	-	٢	%٦٧	٥	%٢٣,٨١
٤	مشاعر الانتماء للأسرة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي لكل فئة فرعية والنسبة المئوية للمجموع الكلي للانتماء اليمني		٦	%٢٩	١٢	%٥٧	٣	%١٤	٢١	%١٠٠

يتضح من الجدول (١٥)الآتي :

- جاء مفهوم أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن بتكرار (٧) ونسبة (٣٣,٣٣%) من إجمالي المجموع الكلي للانتماء اليمني تركز في كتاب تاريخ(١) بتكرار (٤) ونسبة (٣٣%) وفي كتاب

المجتمع اليمني بتكرار (٢) ونسبة (٣٣%) وفي كتاب تاريخ (٢) بتكرار (١) ونسبة (٣٣%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب، ومثال ما جاء في كتاب تاريخ (١) في الدرس الأول "لقد كان لموقع اليمن وحضارته القديمة في الجزيرة العربية، وإشرافه على باب المندب والبحر العربي وخليج عدن وقربه من شرق أفريقيا والمحيط الهندي، دور كبير في جعلها البوابة الحضارية الجنوبية للحضارات العربية القديمة"(تاريخ (١)، ٢٠١٠: ٢٤).

- حصل مفهوم الاعتزاز بالحضارة اليمنية على تكرار (٩) ونسبة (٤٢,٨٦%) من إجمالي تكرارات الانتماء اليمني وهي أعلى نسبة بالمقارنة بالنسب التي حصلت عليها العناصر الأخرى، تركز في كتاب تاريخ (١) بتكرار(٨) ونسبة (٦٧%) من إجمالي المجموع الفرعي للكتاب، وجاء بجملة واحدة في كتاب المجتمع اليمني ولم تظهر أي تكرار في كتاب تاريخ (٢) ومثال ما جاء في كتاب تاريخ (١) في الدرس الثاني "كانت حضارة اليمن القديم هي البوابة الحضارية الجنوبية للحضارات العربية القديمة"(تاريخ(١) ، ٢٠١٠: ٨٥).

- جاء مفهوم الجوانب الإيجابية من تاريخ النضال اليمني بتكرار (٥) ونسبة (٢٣,٨١%) من إجمالي تكرارات الانتماء اليمني، تركزت في كتاب المجتمع اليمني بتكرار (٣) ونسبة (٥٠%) وفي كتاب تاريخ (٢) بتكرار(٢)ونسبة (٦٧%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب، ولم تظهر أي تكرارات في كتاب تاريخ (١) ومثال ما ذكر في كتاب المجتمع اليمني في الفصل الثاني تحت عنوان الحركة الوطنية" ونتيجة لاستمرار الاستعمار البريطاني في سياسة القمع والاضطهاد والمواجهة في الجنوب بدأت حركات المعارضة اليمنية ضده تكشف عن نفسها عندما تحولت من مجرد موقف سياسي رافض للأوضاع القائمة إلى مقاومة فعلية تمثلت في ثورة ١٤أكتوبر ١٩٦٣م"(مجتمع يمني ، ٢٠١٠: ٥٢)، والجدير بالذكر هنا تركيز مضمون الكتب على الماضي وعدم توضيح الدور الحالي لليمن، وهو ما يعزز قيمة التمركز حول الذات أكثر من قيمة الانتماء.

٢. **الانتمـــاء العربي:**

جدول (١٦) التكرارات والنسب المئـوية لمفـاهيم الانتماء العربي في مضمون الكتب من خـلال تحليل محتواها.

م	فئـات التحليل الفـــرعيـة	المجتمع اليمني		تـاريخ جـزء (١)		تاريخ جـــزء (٢)		المجموع الكلي لكل فئة فرعية والنسبة المئوية للمجموع الكلي للانتماء العربي	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئويـة
١	أهمية الموقع الاستراتيجي للوطن العربي	-	-	٣	%٢٣	-	-	٣	%١٥,٧٩
٢	الاعتزاز بالحضـارة العربية	١	%٥٠	١٠	%٧٧	٣	%٧٥	١٤	%٧٣,٦٨
٣	جوانب ايجابية من النضال العربي	-	-	-	-	-	-	-	-
٤	در المنظمـات العربية	-	-	-	-	-	-	-	-
٥	أهمية القضية الفلسطينية	١	%٥٠	-	-	١	%٢٥	٢	%١٠,٥٣
المجموع الفرعي لكل كتاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي للانتماء العربي		٢	%١٠,٥٣	١٣	%٦٨,٤٢	٤	%٢١,٠٥	١٩	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٦) الآتي :

- جاء مفهوم أهمية الموقع الاستراتيجي للوطن العربي بتكرار (٣) ونسبة (١٥,٧٩%) من إجمالي تكرارات الانتماء العربي، تركزت في كتاب تاريخ (١) ، بتكرار(٣) ونسبة (٢٣%) ولم تظهر في بقية الكتب، ومثال ما جاء فيه "بفضل الموقع الجغرافي المتوسط والاستراتيجي الهام للوطن العربي بين قارات العالم القديم تمكن العرب من الاتصال بالحضارات الأخرى، والتأثر بها والتأثير فيها وإبداع حضارتهم الخاصة"(تاريخ(١) ، ٢٠١٠: ٣٢).

- حصل مفهوم الاعتزاز بالحضارة العربية على (١٤) تكرار ونسبة (٧٣,٦٨%) من إجمالي تكرارات الانتماء العربي، تركزت في كتاب تاريخ (١) بتكرار (١٠) ونسبة (٧٧%) وفي كتاب تاريخ(٢) بتكرار (٣) ونسبة (٧٥%) وجاءت في كتاب مجتمع يمني بتكرار (١) ونسبة (٥٠%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب.

- بالنسبة لمفاهيم (جوانب إيجابية من النضال العربي ، دور المنظمات العربية) لم يظهر محتوى في الكتب الثلاثة أي تكرار.

- جاء مفهوم أهمية القضية الفلسطينية بتكرار (٢) ونسبة (١٠,٥٣%) من إجمالي تكرارات الانتماء العربي، ظهرت في كتاب المجتمع اليمني بتكرار(١) ونسبة (٥٠%) وفي كتاب تاريخ (٢) بتكرار(١) ونسبة (٢٥%) من إجمالي المجموع الفرعي للكتاب، ومثال ما جاء في كتاب المجتمع اليمني في مضمون الحديث عن مبادئ السياسة الخارجية "أن اليمن تقف موقفاً شجاعاً في قضية فلسطين ، وتناصر المسلمين في كل مكان في العالم"(مجتمع يمني ،٢٠١٠: ٥٧).

٣. الانتماء الإسلامي :

جدول (١٧) التكرارات والنسب المئوية لمفاهيم الانتماء الإسلامي في مضمون الكتب من خلال تحليل محتواها.

م	فئات التحليل الفرعية	المجتمع اليمني		تاريخ جزء (١)		تاريخ جزء (٢)		المجموع الكلي لكل فئة فرعية والنسبة المئوية للمجموع الكلي للانتماء الإسلامي	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١	اعتزاز بالحضارة الإسلامية	١	١٠٠%	٢	١٠٠%	-	-	٣	١٠٠%
٢	جوانب إيجابية النضال الإسلامي	-	-	-	-	-	-	-	-
٣	أهمية دور المنظمات الإسلامية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لكل كتاب والنسبة المئوية للمجموع الكلي للانتماء الإسلامي		١	٣٣,٣٣ %	٢	٦٦,٦٧ %	-	-	٣	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم(١٧)الآتي:

- حصل مفهوم الاعتزاز بالحضارة الإسلامية على (٣) تكرارات ونسبة (١٠٠%) من إجمالي تكرارات الانتماء الإسلامي، تركز في كتاب تاريخ (١) بتكرار (٢) ونسبة (١٠٠%) وفي كتاب المجتمع اليمني بتكرار (١) ونسبة (١٠٠%) من إجمالي المجموع الفرعي لكل كتاب، ولم يحصل على أي تكرار في كتاب تاريخ(٢)، ومثال ما جاء في كتاب تاريخ (١) في الدرس الثاني في مضمون الحديث عن التفاعل الحضاري" يقصد به عمليات التأثير والتأثر بين

حضـارة وأخرى مثل ما حدث فـي تـأثير للحضـارة العربيـة والإسـلامية علـى الحضـارة الأوروبيـة الحديثة" (تاريخ(١) ، ٢٠١٠: ١٣).

- بالنسبة لمفاهيم (الجوانب الإيجـابية من تاريخ النضـال الإسلامي — أهمية دور المنظمـات الإسلامية) لم تظهر في الكتب الثلاثة أي تكرارات.

ويرى الباحث أن غياب مثل هذه المفـاهيم يعني افتقـاد مضمون الكتب لمشـاكل وقضـايا وأحداث تربط الطـالب بمجتمعه العربي والإسلامي وبالتالي افتقاد القدرة على تنمية قـيم الانتمـاء والـولاء والترابط للأمة العربية والإسلامية في نفوس النشء.

نتائج الدراسة واستنتاجاتها:

يتضح من الدراسة التحليلية الآتي:

١- إن هناك قصور في تضمين مفاهيم التربية السياسية في الكتب موضع التحليل بشكل كبير بالإضافة إلى عرض أغلبها بمعزل عن سياقها العام ، حيث شهدت الكتب الثلاثة حالة من نثر المفاهيم وبعثرتها وتفكيكها من حيث المفردات من ناحية ومن حيث توزيعها الأقرب للعشوائية من ناحية أخرى، وبما لا يسهم في تكوين إدراك متماسك ومحدد المعالم لدى الطلبة تجاه قضايا التربية السياسية.

٢- جاء مجال الحقوق في الترتيب الأول بنسبة (٤٧%) من إجمالي مفاهيم التربية السياسية في استمارة التحليل، وهو ما يجسد توجه الكتب نحو إبراز الحقوق للطلبة في محاولة لبناء الإنسان اليمني الواعي بحقوقه والمشارك في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية السياسية في حين جاء مجال الواجبات في الترتيب الأخير بنسبة(٤%) من إجمالي مفاهيم التربية السياسية في استمارة التحليل، وهو ما يعبر عن اختلال في السُلّم الاجتماعي للقيم التي يعيشها المجتمع، فعلى غرار (الحقوق) فإن التربية السياسية الصالحة تفترض الحفاظ على المصالح العامة التي تجعل من الواجبات وسيلة لتحقيق استقرار المجتمع وتطوره، هذا الاختلال سينعكس مباشرة على السلوك الاجتماعي للأفراد ، ويخلق ممارسات سلوكية تتناقض مع هوية المجتمع وقوانينه، وتسهم بأشكال مختلفة في تفكيك شبكة علاقاته الاجتماعية.

٣- إن كتاب المجتمع اليمني هو الأكثر احتواءً على المفاهيم حيث جاء بتكرار (١٤٥) ونسبة (٦٣,٣٢%) يليه كتاب تاريخ(١) بتكرار(٥٧) ونسبة(٢٤,٨٩%) يليه كتاب تاريخ (٢) بتكرار (٢٧) ونسبة (١١,٧٩%) من المجموع الكلي لتكرار المفاهيم البالغ عددها (٢٩٩).

٤- أخذت مفاهيم التربية السياسية في مجال الحقوق الترتيب الآتي: (الشخصية — الاجتماعية- السياسية- الاقتصادية- الثقافية).

٥- أخذت مفاهيم التربية السياسية في مجال الواجبات الترتيب الآتي: (السياسية- الشخصية- الاقتصادية).

٦- أخذت مفاهيم التربية السياسية في مجال الانتماء الترتيب الآتي: (اليمني - العربي -الإسلامي).

٧- قلة احتفاء المقررات الدراسية بقيمة الديمقراطية وتضاؤل المساحة المخصصة لتدعيم عناصرها وعدم تضمينها بمفاهيم وافية عن النظام السياسي للدولة ، والمصطلحات السياسية المعاصرة ، والأحداث السياسية الجارية.

٨- غياب العديد من مفاهيم التربية السياسية مثل (الترشح، الاستفتاء ، الحرية الشخصية ، التقاضي، المسكن ، اختيار العمل، التصرف بالأموال ، البحث العلمي ،التأليف ، النشر، الترشيح ، احترام النظام والقانون ، دفع الضرائب والتكاليف العامة ، مزاولة العمل، جوانب إيجابية من النضال العربي والإسلامي ، دور المنضمات العربية والإسلامية) وهذا

يعني أن عملية التربية السياسية ، والتي تتم من خلال المقررات الدراسية تفتقر إلى إطار ثقافي يتضمن فهماً واعياً لمصطلحات السياسة والمعارف والتوجهات السائدة.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بالآتي:

- أن تشكل وزارة التربية والتعليم لجنة لمراجعة وتطوير مقررات المرحلة الثانوية، وخاصة مادة التاريخ، بما يتفق مع التطورات السياسية في اليمن ويعمق الانتماء والولاء الوطني.
- وضع مقرر للتربية السياسية في المرحلة الثانوية يوضح العلاقة بين التربية والسياسة ومفاهيمها، وأهميتها بالنسبة للإنسان والدولة، بالإضافة إلى ما تقدمه المقررات الأخرى من مفاهيم سياسية ووطنية.
- أن تقوم وزارة التربية والتعليم بعقد مؤتمر علمي للتربية السياسية والوطنية بشكل دوري تقدم فيه الأبحاث وأوراق العمل والخبرات الشخصية من أجل وضع تصور أمثل للتربية السياسية والوطنية في المدرسة الثانوية والمؤسسات التعليمية بشكل عام.

المقترحات:

- إجراء دراسات تحليلية مماثلة لمقررات المراحل التعليمية المختلفة.
- دراسة دور كليات التربية في التربية السياسية للطلبة المعلمين.
- وضع منهج مقترح للتربية السياسية في المدرسة الثانوية، وإجراء دراسات تجريبية لوحدات هذا المنهج والتأكد من مدى فاعليتها وتعديلها في ضوء نتائج التجريب.

المراجع :

١. بوزيان، راضية(٢٠٠٩): المواطنة والمؤسسة التعليمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية تحليلية لكتب المواد الاجتماعية نموذجاً، مجلة إضافات، ع٦، المركز الجامعي في الطارق، الجزائر.

٢. التل،سعيد(٢٠١٢): دور التربية السياسية في التربية الوطنية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان- الاردن

٣. الجيار،سهير علي(٢٠٠٧): التربية للمواطنة لطلاب الجامعات" دراسة تحليلية"، مستقبل التربية العربية،المركز العربي للتعليم والتنمية، ع٤٧ ،مج١٣.

٤. الحاج، أحمد علي(٢٠٠١): أصول التربية ، دار المناهج للنشر والتوزيع،ط١، عمان- الأردن.

٥. الحمداني،موفق وآخرون(٢٠٠٦): مناهج البحث العلمي،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٦. الخديري،عبده سعيد(٢٠٠٩): مفاهيم حقوق الإنسان التي ينبغي تضمينها كتب التربية الوطنية للصفوف الثلاثة الأخيرة من مرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية،جامعة عدن ، اليمن.

٧. الذيفاني، عبد الله وآخران(٢٠١٢): قيم المواطنة في برامج إعداد المعلمين في المعاهد العليا وكليات التربية في الجمهورية اليمنية في ضوء التشريعات ذات الصلة،كلية التربية-المعهد العالي لإعداد المعلمين بتعز(دراسة حالة)، مركز البحوث ودراسات الجدوى،تعز، اليمن.

٨. الرباصي، نبيلة سعيد(٢٠٠٩): دور المدرسة في التنشئة الديمقراطية لتلاميذ المرحلة الأساسية بأمانة العاصمة صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

٩. الزبون،محمد سليم(٢٠٠٩): اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو مادة التربية الوطنية وانعكاس ذلك على درجة تمثلهم للعديد من مفاهيمها، دراسات العلوم التربوية، ع١،مج٣٦.

١٠. سعد،أحمد يوسف(٢٠٠٢): مفهوم وقضايا المواطنة في النصوص التعليمية بين منهجيات التمكين ومحتويات التعبئة "دراسة تحليلية" ، عالم التربية، ع٨، س٣.

١١. الصامت، عارف محمد سيف(٢٠١٤): التربية السياسية لطلبة المدرسة الثانوية في الجمهورية اليمنية "دراسة تحليلية- ميدانية لمدارس مدينة تعز"، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية التربية،جامعة تعز، اليمن.

١٢. الصلاحي، فؤاد(٢٠٠٦): مفهوم التربية المدنية في المنهج الدراسي اليمني- قراءة تحليلية من خلال عينة لثلاثة مقررات دراسية في المرحلتين الأساسية والثانوية، ملتقى المرأة للدراسات والتدريب،ط١،تعز، اليمن.

١٣. النعيم،عبد الرحمن عبد الله(٢٠٠٨): المواطنة في محتوى مقررات التربية الوطنية في المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل،ع١، مج٩.

١٤. طعيمة، رشدي أحمد(٢٠٠٤): تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دار الفكر العربي القاهرة.

١٥. عبد الحميد، الهام(٢٠٠٤): التوجهات القيمية والسياسية في مناهج التربية الوطنية- دراسة تحليلية، المحروسة ، القاهرة.

١٦. عبيدات،هاني حتمل والطراونه، محمد(٢٠٠٤): درجة اهتمام كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصف السادس الأساسي في الأردن بالمفهومات السياسية- دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق، ع٢،مج٢.

١٧. العريقي، آمال عبد الوهاب (٢٠١٠): مدى تمثل طلبة جامعة تعز لقيم المواطنة الصالحة، مجلة الباحث الجامعي، جامعة أب، ع٢٥، ص٢٠١- ٢٣٦

١٨. . عقلان، أفراح محمد حسن(٢٠١٢): منظورات الطلبة المعلمين حول التربية الوطنية والمدنية،دار جامعة تعز للطباعة والنشر، مجلة جامعة تعز، ع١٧.

١٩. . علي، سعيد اسماعيل(٢٠٠٧): أصول التربية العامة، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان- الأردن.

٢٠. . علي، سعيد اسماعيل(٢٠٠٨): التربية السياسية للأطفال،ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة.
٢١. . مساد، عمر حسن(٢٠٠٤): الإدارة المدرسية ودورها في الإشراف التربوي،ط١، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
٢٢. . المقبلي،أمية جبران(٢٠٠٥): تطوير مقرر المجتمع اليمني في ضوء بعض قضايا التنشئة السياسية وأثره على الوعي السياسي لدى تلاميذ الصف الأول الثانوي بالجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.
٢٣. . منذور، صلاح محمد(٢٠٠٤): التربية السياسية للشباب، أطروحة دكتوراه منشورة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.
٢٤. . ناجي، عبد الجبار ردمان(١٩٨٨): التنمية السياسية وقضية الديمقراطية في المجتمعات النامية، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، جامعة الاسكندرية- مصر.
٢٥. . وزارة التربية والتعليم (١٩٩٢) القانون العام للتربية والتعليم
26. Anderson ,G and Fisher, S(1987):The curriculum as am instrument For in calculating Attunes and values(**comparative Education center** university of Chicago),p.4.
27. Australian committee of Education(1991): **Political Education for Citizenship in secondary school**, Jour. Of curriculum studies. Vol.23 No.3, May- June, p.240..
28. Entwistle ,H& Metzger ,D(1994): "Cultural literacy and citizenship" The Inter national(Journal of social Education ,9,1 pp 55-58.
29. G00d,carter.V(1973): Dicti0nary 0f Education 3nd Education, New Y0rk. MeGrawHill,p428
30. Phillps, Robert(2000): **Culture Community and curriculum in Wales: Citizenship Education for new Democracy**, in Education for citizenship, Lawton Denis, continuum publisher, London.
31. Nakayama, S (1989): Citizenship For the 21st century: the role of social studies, A viw from Japan" social education. Vo l(53) .No(3).